

## الفهيس

صفحة		
1777	قانون منع بيع العقار للعدو	قانون رقم ( ۳۰ ) لسة ۱۹۷۳
1770	قانون مؤسسة التنمية الصناعية	قانون رقم ( ٣١ ) لسة ١٩٧٣
1448	قانون نقابة المحامين النظاميين	قانون رقم ( ۳۲ ) لمنة ۱۹۷۳
1747	قانون المطبوعـــات والنشر	قانون رقم ( ٣٣ ) لمنة ١٩٧٣
1787	قانون الاحوال المدنية	قانون رقم ( ۳۴ ) لمنة ۱۹۷۳
1709	نظام الارصفة لبلدية الاجفور	نظام رقم ( ٦٧ ) لمنة ١٩٧٣
1571	نظام معدل لنظام بلدية الزرقاء	نظام رقم (٦٨ ) لمنة ١٩٧٣
1775	نظام معدل لنظام اتلاف القضايا والاوراق القضائيسة	نظام رقم ( ٦٩ ) لسنة ١٩٧٣
	في المحاكم النظاميـــة	
1778	نظام استئجار العقارات لمصالح الحكومة	قظام رقم ( ۷۰ ) لسنة ۱۹۷۳
1774	نظام بلديسة سحم	نظام رقم (٧١) لسنة ١٩٧٣
1747	نظام معدل لنظام بلدية الرصيفة	نظام رقم (۷۲) لسنة ۱۹۷۳
347/	نظام رخص البناء لبلدية الرصيفة	نظام رقم ( ۷۳) لسنة ۱۹۷۳
1444	نظام بلدية النعيمه	نظام رقم ( ٧٤) لسنة ١٩٧٣
3871	نظام رسوم الدخول الى المواقع السياحية	نظام رقم ( ٧٥) كمسنة ١٩٧٣

هايداس الأجل

غبقة للقيلت المشلحة الأوثيت

1774

# نحى الحسيق للفعل مستخلك للعاونية الحاتمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم ( ۳۰ ) لسنة ۱۹۷۳

# قانون منع بيع العقار للعدو

المادة ١ – يسمى هذا الفانون ( قانون منح بيع العقار للعدو لسنة ١٩٧٣ ) ويعمل بــــه من تاريخ نشره في الجريدة

المادة ٢ — لفايات هذا القانون يكون للكلمات التالية المعاني المبينة ازامها ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

كل شخص طبيعي او معنوي يحمل الجنسية الاسرائيلية او يقم في اسرائيل او يعمل ( العسدو )

( الاجني ) كل شخص طبيعي او معنوي لا يتمتع بالجنسية الاردنية .

اية ارض او بناء او اشجار او اية حقُّوق تصرف او ارتفاق اوانتفاع يتعلق بما ذكر . (العقسار)

نقل ملكية اي عقار او انشاء اي حق تصرف او انتفاع او ارتفاق على عقار سواء تم ( البيسع ) ذلك بعقود رسمية او عرفيسة او بوكالات دوريسة أو تم عن طريق الاستملاك او الاستيلاء الذي تجربه سلطات العدو بالتواطؤ مع المائك .

اي شخص طبيعي او معنوي باع اي عقســار او شارك او توسط او سمسر او تدخل ( البائسع ) باية صورة في بيع اي عقار .

المادة ٣ ـــ أ ــ يعتبر باطلا بطلانا مطلقا بيع اي عقار :

١ – لعدو مباشرة او بالواسطة .

٢ – لاجنبي ما لم يقترن ذلك بموافقة مجلس الوزراء المسبقة .

ب – وفي هاتين الحالتين تؤول ملكية العقار الى الخزينة .

المادة ٤ – أ – يعتبر بيع العقار خلافا لاحكام هذا القانون جريمة ماسة بلعن الدولة وسلامتها يعاقب مرتكبها بالاعدام ومصادرة امواله المنقولة وغير المنقولة .

ب ــ أذا كانْ مرتكب الجريمة شخصًا معنويًا فيحكم بالعقوبة على الاشخاص والشخص الطبيعي الذي ارتكب الجرم نيابة عن الشخص المعنوي كما يحكم على الشخص المعنوي بالغاء تسجيله .

ج – توضع اموال المتهم نحت ادارة الحكومة ولا يسمح له بالتصرف بها لحين اكتماب الحكم الدرجة

المادة ٥ – أ – تؤلف محكمة خاصة تنعقد في الزمان والمكان اللذين يحددهما وزير العدل للنظر في الجرائم المرتكبة خلافا لاحكام هلما القانون وتتألف من ثلاثة قضاة يعينهم مجلس الوزراء بنساء على تنسيب وزير العدل وتصدر قرارتها بالاجماع او بالاكثرية .

ب ــ يمارس مهام النيابة العامة شخصاً او اشخاص يعينهم مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير العدل .

المادة ٦ — خلافا لاحكام قانون التسوية او اي قانون اخر تقام البينة في هذه الجرائم بكافة طرق الاثبات وللمحكمة الحق بعدم التقيد في اجراءات المحاكمة بقانون اصول المحاكمات الجزائية .

المادة ٧ ــ تكون الاحكــــام الصادرة خاضعة لتصديق مجلس الوزراء الذي له ان يصدق الحكم او يُخفف العقوبــــة ويكون قرار مجلس الوزراء قطعيا .

المادة ٨ — رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

أمحث يبط لمال

1944/7/8

عَمَر النابلسي عدنان ابوعوده صبحي امين عمرو زيد الرفاعي

غالب بركات احمد الشوبكي

وزيردولة للشؤون يبيوزيــــــ عي الدين الحسيني احمد عبد الكرم الطراونه فؤاد الكيلاني محمد نوري شفيق

وزيرالداخلية للشؤون وزيــــــر الاقتصاد الوطني وزير دولة لشميؤون وزيـــر الشـــؤون البلديسة والقروية الاجتماعية والعمسل مروان الحمود كنامل ابو جابر طاهر نشأت المصرى



المادة ٤ ــ ترتبط المؤسسة بالوزير الذي يعتبر رئيساً لها .

المادة ٥ ــ يكون المركز الرئيسي للمؤسسة في العساصمة ولها أن تفتح فر وعاً لها في داخل المملكة وخارجها وفق ما يقر ره المجلم.

 أ -- فحص وتحري المكانات اقامة صناعات جديدة أو تطوير صناعات واعـــداد الدراسات وللمسح والجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية .

ب ــ تنفيذ مشاريع صناعية جديدة أو تطوير مشاريع قائمة في نطاق القطاع العام، أو بالتعاون مع شخص أو شركات من القطاع الخاص ضمن الأسس التالية : \_\_

 (١) طرح أسهم المشروع الصناعي للاكتناب العام لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، واذا لم يتم خلالها تغطية الاكتناب بكامل الأسهم تتولى المؤسسة ذلك عن طريق المساهمة وفق أحكام قالسون الشد كات

 (٢) في حالة عـــدم التقدم أصلا للاكتتاب بالأسهم المطروحة على المؤسسة تنفيذ المشروع وفق أحكام هذا القانون .

ج ــ امتلاك أيّة منشأة صناعية يطريق.الشراء أو الاكتتاب أو المساهمة برأس المال بموافقة مجلس.الوزراء. د ـــ الاشراف الاداري على للنشاءات الصناعية التي تمتلك الحكومة كامل رأس مالها بقصد تطويرها ورفع مستوى أدائها وانتاجها .

هـ ادارة مساهمات الحكومة في المنشاءات الصناعية ، وتمثيلها في تلك المنشاءات في حدود مقدار هذه
المساهمات ، إما بواسطة موظفيها أو موظفي الدولة بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ،
دون المساس بالحقوق المفررة الشركات القائمة قبل نفاذ هذا الفانون فيا يتعلق بنسبة تمثيل الحكومة
في مجالس ادارتها .

## الفصل الثالث

نقل ملكية الحقوق والمساهمات في المشاريع الصناعية الى المؤسسة

المادة ٨ ـــ الحصص أو المساهمات العائدة للحكومة : ـــ

– تنتقل الى المؤسسة مساهمات الحكومة في المشر وعات والمنشاءات الصناعية القائمة المبينة في الجدول الملحق وتكون مسؤولة عن ادارتها والتصرف بها .

# نحى الحسيق للفعل مستملك للمالان الفات المائمية

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور وبناء عل ما قرره مجلسا الاعيان والنو اب نصادق على القانون الآتي ونامر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (۳۱) لسنة ۱۹۷۳

# قانون مؤسسة التنمية الصناعية

---

الفصل الاول

التعساريف

المادة ١ — يسمى هذا الفسانون باسم ٥ قانون مؤسسة التنمية الصناعية لسنة ١٩٧٣ ٥ ويعمل بسـه من تاريخ نشر ه بالجريدة الرسمية :

المادة ٢ — يكون الكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه المعــــاني المخصصة لها ادناه ، الا اذا دلت الفرينة على خلاف ذلك .

الملك ... : الملكة الاردنية الهاشية :

الحكـــومـــة : حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

الوزيـــــر : وزير الاقتصاد الوطني .

المؤسســــة : مؤسسة التنمية الصناعية المنشأة بموجب هذا القانون .

المجلــــس : مجلس ادارة المؤسسة .

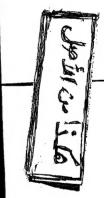
المدير العسام : المدير العام للمؤسسة .

المشروع الصناعي : اي مشروع انمائي صناعي او تعديني مشمول باحكام هذا القانون .

الفصل الثاني

تأسيس المؤسسة ، اهدافها وصلاحياتها

المادة ٣ – يؤلف بمقتضى هذا الفانون في المملكة مؤسسة تسمى ( مؤسسة التنمية الصناعية ) تستع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري ولها بهذه الصفة ان تتملك وتتصرف بالاموال لمنقد ا وغير المنقولسة وان تتعاقد وان تقاضى وتقاضي وتقيب عنها في الاجر امات القضائية أو لغايات اخرىالنائب العسام او احد موطفيها أو اي محام كوكيل عام أو خاص .





ب يه تمتلك المؤسسة مساهمات وحقوق الحكومة في المشر وعات الصناعية التي قد تقيمها أو تؤول المها

ج ـ اعتباراً من تاريخ نفساذ هذا القائون ، تحل هذه المؤسسة اداريساً وماليساً وفناً محل م كز التنسة الصناعية / وزارة الاقتصاد الوطني ، كما تؤول اليها ملكية أمواله وموجو داتسه على اختلاف أنو اعها وتعتبر الخلف القانوني والواقعي له وفي كل ما له من حقوق وما عليه من التزامات .

القصل الرابع

المادة ٩ – يتولى ادارة شؤون المؤسسة والقيام بتنظيم وتنفيذ أعمالها : ـــ

أ - مجلس ادارة.

ب - مدير عام .

ج – جهاز من الموظفين والمستخدمين والحبراء .

المادة ١٧ - اذا شغر مركز عضو المجلس من المعينين لأي سبب من الأسباب الواردة في المسادة السابقة فيعين من يخلفه وفقاً لأحكام المادة العاشرة من هذا القانون .

الجهاز الاداري

المادة ١٠ ــ أ ـــ يؤلف المجلس من الوزير رئيساً وعضوية كل من :ـــ

المدير العام ــ نائباً للرئيس.

أمين عام مجلس التخطيط القومي .

نائب محافظ البنك المركزي .

وكيل وزارة المالية •

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني .

مدير بنك الانماء الصناعي.

ثلاثة أعضاء يعينون لمدة أربع سنوات من العاملين في مشاريع القطاع الخاص الصناعية بموافقة مجلس الوزراء بتنسيب الوزير .

ب ــ يتم النصاب القانوني لاجتاع المجلس بحضو ر سبعة أعضاءعلى الأقل وتتخذقر اراته بأكثر يةأصو ات الْحَاضِرِينَ ، واذا تساوت الْأَصُوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس الجلسة .

المادة ١١ – تنتهي عضوية أعضاء المجلس لأي من الأسباب التالية . ــ

ب - اذا قدم الاستقالة الخطية وقبلها مجلس الوزراء.

ج -- اذا تغیب عن حضور ثلاث جلسات متتالیة دون علمر أو تغیب خارج للملكة ماءة زید عن ستة

د 🗀 اذا أفلس أو طالب في ظل القانون بتسوية مع دائنيه بالصلح الواقي من إلافلاس .

ه ـــ اذا صدر ضده حكم قطعي بجناية أو جنحة محلة بالشرف.

المادة ١٩ ــ يحظر على اي عضو من اعضاء المجلس او اي موظف من موظفي المؤسسة ان تكون له مصلحة او منفعة في الاعمال التي تقوم بها ويحظر عليه ان يكون وكيلا او ممثلا للمؤسسات الاجنبية التي تتعاون معالمؤسسا الا انه يحق له أن يكون مساهما في الشركات العامة التي تساهم بها المؤسسة او تقوم بانشائها .

المادة ١٣ ــ تحدد مكافآت رئيس وأعضاء المجلس بقرار من مجلس الوزراء على أساس حضور الجلسات. المادة ١٤ – يتولى المجلس الصلاحيات وكافة السلطات اللازمة لادارة أعمال المؤسسة وتصريف شؤونها ورسمالخطة

للدوائر المختلفة للمؤسسة أو للمنشاءآت المدارة أو المملوكة من قبلها .

ج – وضع مشاريع الانظمة اللازمة لهذا القانون وأصدار التعلمات التنفيذية للمؤسسة.

الصلاحيات والواجبات التالية : \_

و \_ اقتناء الاملاك وحيازتها والتصرف بها .

بقرار من المجلس .

وقيا مها – بو اجباتها على آكمل وجه .

كلا او جزءاً من هذه الصلاحيات الى المدير العام بمو افقة المجلس.

المشهود لهم في الاستقامة والنشاط والكفاءة . ب\_ يحدد قر ار التعيين راتب المدير العام وفق نظام الخدمة المدنية .

المسندة اليه بموجب احكام هذا القانون .

ج ــ اذا تغيب المدير العام يقوم مقامه شخص الذي ينتدبه الوزير .

العــــامة التي تسير عليها بما يتلامم وسياسة الحكومة الاقتصادية ، ويمارس في سبيل تأمين هذه الغايــــات

أ \_ وضع خطة استثمار أموال المؤسسة ، وتوجيهها لتنمية الصناعة ، وفق أهداف المؤسسة المنصوص

ب ــ تعيين جهاز الموظفين اللازمين للمؤسسة ، ويشمل جهاز الوكلاء والحبراء والمستشارين من داخل

د ــ تفويض اي وكيل، او ممثل ، او لجنة ، القيام بأي عمل بالنيابة عن المجلس بالقدرالذي يراه المجلس:

ه ــ القيام باجر اءات الاعلان عن العطاءات والتفاوض وابرام العقود لاقامة الابنية وانشاء المشاريع وتوريد البضائع والحدمات ، وذلك وفقًا لما تتطلبه احتياجات هذه المشاريع .

ز ــ وضع اية ترتيبات لبيـــم التاج اي مشروع مملوك لها او يقع تحت رقابة المؤسسة وذلك بما يتفق

ح ـــ القيام بأي عمل آخر يؤ دي في رأي المجلس الى قيام المؤسسة بو اجباتها على أكمل وجه .

المادة ١٥ – يمثل رئيس المجلس المؤسسة في صلاتها بكافة السلطات والهيئات والاشخاص الآخرين ، وله أن يفوض

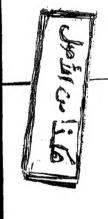
المادة ١٦ ــ يحدد النظام الداخلي للمجلس الشؤون المتعلقة بانعقاد جلساتـــه وادارتها وتسيير اعماله ويصدر هذا النظام

المادة ١٧ ــ أ ــ يعين للمؤسسة مدير عام بارادة ملكية وبقرار من مجلس الوزراء بتنسيب من المجلس ويتم اختياره

المادة ١٨ ــ يكون المديرالعام مسؤولاعن تنفيذ قرارات المجلس وادارة اعمال المؤسسة وممتلكاتها وعن اداء الواجبات

من ذوي المؤهلات العامية العالمية والخبرة في الشؤون الاقتصادية او الصناعية على ان بكون من

المملكة أو خارجها ، وذلك بناء على احتياجات المؤسسة لتسيير أعمالها وتخصيص هؤلاء الموظفين



المادة ٢٠ ــ يلتزم المدير العام ، وأي عضو من اعضاء المجلس وأي موظف وأي مستخدم تابع للمؤسسة . بالمحافظة ـــــــ على سرية الاعمال المتصلة بالمؤسسة . المادة ٢١ ـــــــ لكن ذلك سرية ملاكمــــا المجاهـــــــ على انتقاء وتعدن موظفها ومستخدم ... المتحدد ما المحادث معا

المادة ٢١ – أ \_ يكون للمؤسسة ملاكهــا الخاص ويجري انتقاء وتعين موظفيها ومستخدميهـــا وتمديد شروط استخدامهم وتحمليد رواتيهم واختصاصاتهم وانتهاء خدماتهم وسائر الامور الاخرى المتعلقة بهم يموجب نظام الحدمة للدنية لموظفــي الحكومـــة على ان يمارس المدير العمام للمؤسسة صلاحيات الوكيل النصوص عليها في النظام الملكور . ب علي موظفى المؤسسة بالمؤسسة ب ـــ تطبق احكام فانون التفاعد المدني على موظفى المؤسسة بالمؤسسة ب

## الفصل الخامس

## رأس مال المؤسسة ومواردها المالية

المادة ٢٢ ــ تتكون وارد المؤسسة المالية من المصادر الآتية : ـــ

أ ـــ رأس المال ، ويتكون من :

 (١) قرض بمبلغ ( ۱۰۰ ) مائة الف دينار بدون فائدة ولمسدة عشر ستوات ترصده الحكومة لامر للؤسسة فور ثفاذ هذا القانون .

(٢) كامل قيمة مسا همات الحكومة في المنشامات الصناعية إلتي تحال ملكيتها البها وتقييم هذه
 الملكية في وقت انشاء المؤسسة بالطريقة التي يضمها وزير المالية ب

 (٣) المبالغ التي تخصصها الحكومة للاكتئباب في رأس مال صناعات أو مشاريع أو عمليات صناعية تقام بعد نفاذ هذا القانو ن سواء كانت هذه المبالغ تمثل الاكتئاب بكامل رأس مال المشروع الصناعي المحدث أو بجزء منه .

ب – احتياطي المؤسسة او اي احتياطات تملكها المنشاءات الصناعية التي تمتلكها الحكومة :

ج – الارباح الناجمة عن حصص او مساهمات الحكومة التي آلت ملكيتها الى المؤسسة بموجب احكام
هذا القانون والارباح الصافية للمشاريع الصناعية الاخرى التي تمتلكها المؤسسة ، على ان تؤدي
المؤسسة سنويا نسبة ١٥٪ خسين بالمائة من هذه الارباح الى خزينة الحكومة.

د ـــ القروض والهبات والتبرعات المقدمة من الحكومة او من اي مصدر آخر :

هـ ابة اموال اخرى تقدمها الحكومة أو القطاع الحاص للمؤسسة كأجور للقيام بابحاث او دراسات
 اذا قرر المجلس ضمها لحساب رأس المال .

و -- ربع اموال المؤسسة المنقولة وغير المنقولة .

المادة ٢٣ – للمؤسسة ردكل اوجزء مسن عناصر رأس المال المقدم لها من قبل الحكومـــــة ، وغير المسدد ، قبل الموحد الهـــدد

المادة ٢٤ – أ ـــ للمؤسسة عقد قروض عملية من الجهاز المصرفي او عن طريق اصدار سندات قرض مالية اوا أيأية طريقة اخرى شريطة الحصول على موافقة مجلس الوزواء ، وذلك بعد الاستثناس برأي محافظ البنك المركزي الاردني

ب ـــ المؤسسة بقرار من مجلس الوزراء وتنسيب عافظ البنك المركزي الاردئي عقد قروض اجنبية .



المادة ٢٥ ـــ للمؤسسة ان تستثمر اية مبالسخ متوافرة للبها غير ضرورية لعملياتها الجارية بالطريقة التي تراها مناسبة شريطة ان يكون هذا الاستهار ضمن اطار اهدافها وواجباتها وفق احكام هذا القانون .

المادة ٢٦ ـــ للمؤسسة ان تتقاضى الرسوم والاجو ر من المتقمين من در اسامها الفنية وخدماتها الاخرى وفق التعريفات التي يضمعها المجلس .

#### الفصل السادس

#### شؤون المؤسسة المالية

المادة ٢٧ ـــ تعتبر اموال المؤسسة كأموال الخزينة وتحصل بمقتضى احكام قانون تحصيل الاموال الاءبرية المعمول به.وتمارس المؤسسة لمذا الغر ضرجميع الصلاحيات المخولة للحاكم الاداري ولجنة تحصيل الاموال الاميرية.

المادة ٢٨ ــ أ ــ تبدأ السنة المسالية للسؤسسة في ١ / كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في ٣١ / كانون الاول من العام نفسه .

ب ... اما السنة المالية الاولى فتبلأ من تاريخ نفاذ هذا القانون وتشهي في اليوم الحادي والثلاثين من كانون الاول من السنة ذاتها .

المادة ٢٩ ـــ 1 ـــ يعد المجلس مو ازنة المؤسسة قبل يوم ٣١ من كانون الاول من كل سنة ، وترفع الى مجلس الوزراء للمصادقة عليها وتدرج الموازنة الإجهالية في موازنة اللاجها

ب ــ تدرج في الموازنة التقديرات السنوية للواردات والنفقات لمركز المؤسسة الرئيسي وكذلك لكل من مشروعاتها .

ج ــ للمجلس الحق في نقل مخصصات بند من بنو د المو از نة الى بند آخر .

حل جميع المنشاءات التسابعة للمؤسسة ان تقوم يتقديم مشروعسات موازنها السنوية للمجلس ،
 وذلك في التاريخ الذي يحدده المدير العام على ان تشمل مقرحات التنمية وتقديرات كلفتها .

هـ - تقوم المؤسسة باعداد اقتراحات التنمية وكذلك تقديرات كلفتها قبسل يوم ٣١ كانون الاول من
 كل سنة . مع تقدير قيمة المنشاءات التي تمتلكها بشكل ( ميزانية تنمية موحدة ) وتقدمها لمجلس
 الوزراء للنظر فيها وذلك ليتم تضمين المشروعات المصادق عليها ضمن الحلطة العامة للحكومة او
 الدرندج او ميزانية النتمية حسب ما تقتضية الحال .

لمادة ٣٠ ـ أ ـ تقوم المؤسسة بمسك حسابات منظمة لموجوداتها وعملياتها للمنشاءات الستى تمتلكها ولاية اموال اخرى اوعمليات تجارية تمثل مصالحها في اية مشروعات اخرى .

ب ــ تقوم المؤسسة وكل منشأة تملكها باعداد الحسابات والتقارير السنوية بطريقة تمكن عرض نتائج
 اعمالها بصورة منظمة ودقيقة تمكس اوضاعها المالية بصورة صحيحة.

للمجلس ان يوزع مصاريف المركز الرئيسي للمؤسسة اوجزءا منها وتكاليف الادارة العامة على
 منشاء آما :

المادة ٣١ – أ – تقوم المؤسسة بفتح حسابات استهلاك واستبدال لممتلكاتها وذلك لكل بند من بنو د موجو داتها .

- ب ــ تحمل الحسابات المذكورة بتلك المبالغ السنوية او غيرها التي يقررها المجلس .
- ج \_ يمكن استثمار اقتطاعات الاستهلاك و الاستبدال الخاصة بالمباني والمصافع او افراضها للمنشاءات
   المملوكة وذلك بحد اقصى يعادل نصف قيمسة تلك الاموال . ويخدد المجلس شروط الاستثمار او
   الاقراض .
- لمادة ٣٢ \_ لدؤسسة حق التصرف بالايرادات الفائضة والناتجة عن عمليــــاتها في اي سنــــة من الـــنوات . بالطرق الآتية : \_
- أ ــ تسديد جزء من رأس المال المقدم من الحكومة للمؤسسة او من قروضها الداخلية او الخارجية .
  - ب ـــ النقل الى الاحتياطي العام او اي احتياطي آخر
  - ج الاحتفاظ بها كرصيد يدور للسنوات القادمة .
- المادة ٣٣ ــ أ ــ تخضع حسابات المؤسسة لتندقيق ديوان المحاسبة او فاحص حسابات قانوني يوافق على تعبينه ويحدد اتعابه عجلس الوزراء بتنسيب المجلس في بداية كل سنة مالية .
- ب تخضع حمايات كل منشأة من المشاعات التابعة للمؤسسة المتدقيق من قبل فاحص حمايات يعينه ويحدد اجوره المجلس .
- ج رود المدير العام فاحصي الحسابات بنسخة من الميز انية السنوية وبنسخة من حساب الارباح والحسائر،
   ويترتب عليهم فحصها في ضوء القيو د المتعلقة بها .
- د يقوم المدققون بتقديم تقاريرهم للمجلس عن حالة الميزانية العامة للمؤسسة ولكل من المنشاءات
   المملوكة ، وحساب الارباح والخسائر والحسابات الاخرى التي تم تدقيقها .
- ه ير فع المجلس الى عجلس الوزراء ، في خلال اربعة اشهر من تاريخ اغلاق-حسابات المؤسسة ميز انيهما العمومية وحساب الارباح والحسار وتقرير عن حالة العمل في الموسسة واي منشأة تابعة لها .

## الفصل السابع

#### احكام عامة

- المادة ٣٤ ـــ أ ـــ ترود الوزارات والدوائر والمؤسسات المؤسسة بالتقارير والبحوث والاحصائيات والمعلومســـات والبيانات التي لها صلة بنشاطها .
- ب ــ تعاون المؤسسات والدوائر الحكومية والبلديات والمجالس القروية مع المؤسسات لتحقيق غايات هذا القانون
  - المادة ٣٥ ــيجوز انتداب او اعارة اي موظف في الحكومـــة او اي مؤسسة عامة للعمــــل في المؤسسة عملا متفرغا او جزئيا ويعتبر عمل الموظف في الموسسة استمر اراً لعمله السابق .
    - المادة ٣٦ ــتتبع المؤسسة في ادارة اعمالها وتنظيم حساباتها وسجلاتها الاصول التجارية .

المادة ٣٧ ـ تعفى المؤسسة ومنشاء آتها الخاضمة لاحكام هذا القانون من كل تكليف مالمي او ضريبي او رسم تأمين او رسم طابع واردات وغسير ذلك من التكاليف الماليسة ، بما في ذلك رسوم الجمارك والمكوس والاستيراد سواء أكانت تتناول رأسمال المؤسسة ام اموالها الاحتياطية ام دخلها او اموالها المنقولة وغير المنقولة وكافة معاملاتها .

المادة ٣٨ ـ لا تصفى المؤسسة ولا تحل الا بقانون .

المادة ٤٠ ـــ يلغي هذا القانون اي تشريع آخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكامه .

المادة ٤١ ـ رئيس الوزراء والوزاراء مكلفون بتنفيذ هذا القانون.

1947/7/2

## . .

الحشين بطسلال

رئيس الوزراء ووزير وزير الاوقاف والشؤون وزيــــر وزيـــ الزراء \_\_\_ الثقافة والاعسلام الانشاء والتعمير الخارجيسة والدفساع والمقدسات الاسلاميسة عدنان ابو عوده صبحي امين عمرو زيد الرفاعي اسحق الفرحان الساحة والآثسار الاشغال العامية غالب بركات احمد الشوبكي مضر بدران وزير دولة للشؤون محمدنوري شفيق فؤاد الكيلاني محى الدين الحسيني وزيسر دولسة لشسؤون وزيـــــــر الشؤون وزير الداخلية للشؤون الاقتصاد الوطمني البلديسة والقرويسة الاجتماعية والعمل طاهر نشأت المصري كامل ابو جابر مروان الحمود

## جدول بالمنشاءات الصناعية القائمة التي تساهمالحكومة برأسمالها والمشار البها بالمادة الثامنة من القانون

مساهمة الحكومة	رأسمالها الاسمي	اسم المؤسسية
( دینار )	( دينار )	
,	۰۰۰ر۰۰۰ر۸	شركة مصفاة البترول الاردنية
۰۰۰ر۲۲۲ر۲	٠٠٠ر٠٠٥ر ۽	شركة مصانع الاسمنت الاردنية
٠٠٠ر٠٠٥	٠٠٠ر١،٥١٤	شركة البوتاس العربية
۱۳ غر ۱۶۰۶ ع	1,111,111	شركة مناجم الفو سفات الاردنية
۲۸هر۳۳	۳٫۰۰۰,۰۰۰	شركة الكهرباء الاردنية
۲۵۸ر۸۷۸	٠٠٠،٠٠٠	شركة كهرباء محافظة اربد
۸۸۶ر۲۸	۱،۰۰۰،۰۰۰	الشركة الصناعية التجارية الزراعية
		( الانتساج )
71,	۰۰۰ر۰۵۷	شركة مصانع الخزف الاردنية
۱۰۰۰	۰۰۰ر۰۵۷	شركة مصانع الورق والكرتون الاردنية
٠٠٠رهه	٠٠٠ر٠٠٥	الشركة العربية لصناعة الادوية
۲۰۸ر۱۷۸	٠٠٠ر٠٠٠	شركة مصانع الزيوت النباتية
111,111	\$11,111	شركة الدباغة الاردنية
۱۱۰۸٬۰۰	,,,,,,	شركة مصانع الاجواخ الاردنية مستركة مصانع الاجواخ الاردنية
۵۷۹ر۷۰	70.,	شركة الانماء الصناعي
1,111	٠٠٠ر٠٥٠	شركة تصنيع المنتوجات الزراعية الاردنية
3.8,40	۲۰۰۰,۰۰۰	شركة المصانع الاردنية للحلويات والشوكلاته
777	۱۵۰٫۰۰۰	شركة المخابز الآلية الاردنية
۳۰٫۰۰۰	1117111	شركة الالبان الاردنية
۲۲٤ر۳۲۱ر۹	۰۰۰ر۱ ۱۳۵ ر ۳۲	المجموع

## نحى ولحسيق للفعل ملك والمملكة للفواونية المحاشمير

بمقتضى المادة ٣١ من الدستسور وبناء على ماقرره مجلسا الاعيان والنواب

قانون رقم (۳۲) لسنة ۱۹۷۳

## قانون معدل لقانون نقابة المحامين النظاميين

---

الحادة ١ ـــ يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون نقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٧٣ ) ويقرأ مع القانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٧ ، المشار اليه فيمايلي بالقانون الاصلي كتمانون واحد ويعمل بســه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ـــ يلغى نص المادة السادسة من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :ـــ

#### المسادة ٦

المحامون هم من اعوانالقضاء الذين اتخذوا مهنة لهم تقديم المساعدة الفضائية والقانونية لمن يطلبها ه اجر ويشمل ذلك :--

١ ــ التوكل عن الغير للادعاء بالحقوق والدفاع عنها : ــ

أ \_ لدى كافة المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها عدا المحاكم الشرعية .

ب ــ لدى المحكمين ودوائر النيابة العامة .

ج ـــ للـى كافة الجهات الإدارية والمؤسسات العامة والخاصة .

٢ ــ تنظيم العقود والقيام بالاجراءات التي يستلزمها ذلك .

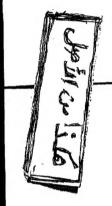
٣ ــ تقديم الاستشارات القانونية.

المادة ٣ ــ تعدل المادة الثامنة من القانون الاصلي باضافه العبارة التالية الى آخر البند (أ) من الفقرة (١) منها : ( مالم يكن طالب التسجيل متمتعا بجنسية احدى الدول العربية قبل حصوله على الجنسية الاردنية وحينثذ لايجوز ان تقل مدة تمتعة بالجنسين معا عن عشرة سنوات ) ·

المادة ٤ – يلغي نص المادة ( ٣٨ ) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي : –

لسادة ۲۸

١ ح مزاولة مهنة المحاماة حق محصور بالمحامين المسجلين في النقابة دون غيرهم وفقا الاحكام هذا القانون ...



## نحى الطسيق للفعل ملك والمملكة للفواون الماشمة

يمقتضى المادة ٣١ من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قو انين الدولة :

## قانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٣

## قانون المطبوعات والنشر

#### ---

المادة ١ \_ يسمى هذا القانون ( قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٧٣ ) ويعمل به بعد مرور شهــــر على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ \_ يكون للالفاظ والعبارات الواردة في هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه المعاني المحـــــــدة لها فيما يلي الا اذا دلت الفرينة على خلاف ذلك :

الملكة : الملكة الاردنية الماشية

الوزارة : وزارة الثقافة والأعلام

الوزيــــر : وزير الثقافة والاعلام

المديسر بمدير عام دائرة المطبوعات والنشر

المطبسوعة : كل وسيلة نشر دونت فيها الكلمات او الاشكال بالحروف او الصور اوالرسوم .

للطبوعة الصحفية : ﴿ مُختلف انواع المطبوعات الدورية والموقوتة على النحو الوارد في هذا القانون .

المطبوعة الدورية : تشمل المطبوعتين التاليتين :

(١) النشرة السياسية التي تصدر يومياً بصورة مستمرة وباسم معين وباجز اء متنابعة.

وتكون معدة للتوزيع على الجمهور ( الصحيفة اليومية ).

 (۲) نشرة وكالة الانباء المعدة لتزويد المؤسسات الصحفية بالاخبار او المقالات او الصور او الرسوم .

المطبوعة الموقوتة : النشرة التي تصدر مرة في الاسبوع او في مدة اطول وتشمل (الصحف والمحلات

الاسبوعية والشهرية والفصلية ) سواء اكانت سياسية أم لا .

الصحافـــة : مهنة إصدار المطبوعات الصحفية .

لصحفــــي : كل من اتخذ الصحافة مهنة او مورد رزق وفقا لاحكام هذا القانون .

ــة ؛ كل جهاز اعد لانتاج المطبوعات على مختلف انواعها واشكالها،ولا يقع ضمن.هذا

التعريف اجهزة التصوير الشمسي ، والآلآت الكاتبــة العاديـــة وآلات النسخ ( الدبليكيتر ) واجهزة سحب النسخ عن الوثائق . لا يجوز لغير المحامين المسجلين أن يمارس العمل المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادةالسادسة
 الا في الحالات التي يجيز فيها القانون ذلك .

لا يحوز لغير الحامين المسجلين ان يمارس كحرفة اوبقصدالكسب العمل المنصوص عليه في الفقر تين
 الثانية والثالثة من المادة السادسة .

٤ - كل من يخالف حكم الفقرتين الثانية والثالثة يعاقب من قبل محكمة الصلح المختصة بغر امة لا تزيدعلى خسسين دينارا او بالحبس مدة لا تزيدعلي شهرين اوبكلتا المقوبتين ونجـــوز لاي محام مسجل في الثقابة ان يأخذ صفة المشتكي ويقدم البينات وفقا لاحكام قانون اصول المحاكم المينات وفقا لاحكام قانون اصول المحاكمات الجز ائية .

المادة ه 🗕 يلغى نص المادة (٤١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بمايلي : 🗕

#### لسادة ا\$

 ا - لايجوز المتناعين ان يمثلوا الهام المحاكم على اختلاف انو اعها ودرجاتها الا بو اسطة محامين يمثلونهم ويستنى من ذلك .

أ 🗕 محاكم الصلح والتسوية ودعاوى تصحيح قيد النفوس والقضايا الجزائية .

ب المحامرة المراولون او السابقون او القشاة العاملون أو السابقون او الاشخاص المعفون مـــن
 التدريب بمتضى المادة (۲۸) من هذا القانون

٢ - في تضايا الحقوق والعدل العليا لايجوز تحت طائلة البطلان التقدم باية دعاوى او لواقع اوطعون. المام محكمة الصييز وعكمة الاستئناف وعكمتي استئنافضريت اللهخل والجيارك وعكمة الاستئناف وعكمتي استئنافضريت اللهخل والجيارك الااذا كانت موقعة من احد المجامين الاساتلة ويستثنى من ذلك الدعاوى واللوائح والطعون التي تقدم للمحاكم المذكورة اذا جرى تقديمها بواسطة عكمة لا يوجه في مركزها عام.

٣ - لايسري حكم هذه المادة على مصالح الحكومة او الهيئات العامة او دواثر الاوقاف التي لها ان
 تنيب عنها في المرافعة احد موظفيها الحاصلين على اجازة الحقوق.

المادة ٦ تعدل المادة (٤٤) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية بعد كلمة ( الخصوصية ) الواردة في الفقر ة (١ ) منها ( اذا تعلق التوكيل في احد الامور المنصوص عليها في المادة السادصة من هذاالقانون ) .

المادة ٧ ــ تعدل المادة (٤٦) من القانون الاصلي بالاستعاضة عن عبارة ( على ان لا تزيد ) الواردة في الفقرة (٤) منها بعبارة ( على ان لا تقل ) .

لمادة ٨ — الوكالات المطلة لغير المحامين قبل نفاذ هذا التعديل والمعاملات التي تمت بموجبها تعتبر صحيحة اذا كان الخصوصالموكل به من الامور التي يجوز لغير المحامين القيام بها بمقتضى المادة (٣٨) من هذا القانون .

رئیس السوزراء زید الر**ف**اعی

امحت ببطيسالال

1944/7/2



: كل مؤسسة تتولى بيع او توزيع المطبوعات والمؤلفات في مكان معين .

دار النشر : كل مؤسسة تتولى اعداد المطبوعات واخراجها او الانجار بها .

دار التوزيع : كل مؤسسة تتولى توزيع المطبوعات او بيعها بواسطة المكتبات والباعة ·

#### المادة ٣ \_ يشمل العمل الصحفى كلا من :-

المكتب

أ ) المرخص باصدار المطبوعة الصحفية .

ب) محررها المسؤول.

ج) مدير ادارتها .

د ) من يعمل في تحريرها او تصحيح مادتها .

من يمدها بالاخبار والترجات والتحقيقات وسائر المواد الصحفية بما فيها الصور والرسوم

و) المراسلين الاردنيين لوكالات الانباء والصحف الاجنبية .

المادة ٤ – لا تعتبر مطبوعة صحفية النشرة الرحمية أو المدرسية الوالمهنية الاختصاصية \_ غير مهنة الصحافة \_ أو التي تصدرها الاندية المرخصة لغايات اطلاع اعضائها .

#### المادة ه \_ يشترط في الصحفي ان يكون : \_

أ ) اردنيا قد اكمل الثالثة والعشرين من عمره .

ب) مقيما في الملكة.

حائز على شهادة الدراسة الثانوية العامة الاردنية او ما يعادلها .

د) مارس ممارسة فعلية مستمرة العمل الصحفي خمس سنوات او ان يكون حارًا على شهادة جامعية
 في الصحافة - اماحاملو الشهادات الجامعية الاخرى فيشتر طمارستهم للعمل الصحفي مدة سنة واحدة.

ه ) غير محكوم بجناية او جنحة مخلة بالشرف.

و ) غير مستخدم لدى دولة اجنبية .

ز ) متمتعاً بعقوقه المدنية والسياسية .

ح) أن يتعهد بمارسة المهنة الصحفية بمارسة فعلية دون أية مهنة

## المادة ٦ – يجب ان تتوافر في المحرر المسؤول الشروط التالية : \_

أ - ان يكون اردنيا تتوافر فيه جميع الشروط الواجب نوافرها في الصحفي وفقا للمادة السابقة وان
 يمارس عمله فعلا في المطبوعة التي يعمل فيها .

ب ــ ان يكون مقما اقامة فعلية في محل صدور مطبوعته .

ج ــ ان لا يكون عرراً مسؤولاً لاكثر من مطبوعة واحدة .

د — أن يتقن لفة المطبوعة التي عين لها محررا مسؤولا ، وإذا كانت المطبوعة تصدر بعدة لغات توجب
 على المحرر المسؤول أن يتقن اللغة الاساسية للمطبوعة وإن يلم الماما كافيا بسائر لغائها .

المادة ٧ ـــ أ ـــ يحق لصاحب المطبوعة ان يكون محر را مسؤولا لما او لسواها اذا توافرت فيــــه شروط المحرر المسؤول .

ب ــ يحق لغير الصحفي ان يكون عورا مسؤولا لمطبوعــة غير سياسية تدخل مواضيعها في اختصاصه شرط ان يتقيد بالشروط الخاصة المحددة لحالته في قانون نقابة الصحفيين الاردنيين :

المادة ٨ ـــ لا تطبق شروط المؤهل العلمي المذكور في الفقرة ( ج ) من المادة الخامسة من هذا القانون علىمن مارس الصحافة او التحرير الصحفي في جهاز اعلامي رسمي اوخاص تمارسة فعلية اكثر من ثلاث سنوات متثالية قبل صدور هذا القانون على ان تثبت هذه المارسة بالوثائق الثالية : ـــ

أ ــ شهادة من الوزارة تثبت حصوله على البطاقة الصحفية مدة ثلاث سنوات متنالية .

ب ــ شهادة من المؤسسة او المؤسسات الصحفة او الاعلامية التي عمل فيها تثبت استمراره في العمل الصحفىمادة ثلاث سنوات متتالية.

المادة 9 \_ كل صحفي لا يخمل المؤهل العلمي المنصوص عليه في الفقرة (ج) من المادة الخامسة وكان ذا حق مكتسب بالصفة الصحفية كما نصت على ذلك المادة الثامنة من هذا القانون ، يفقد هذا الحق بتنازله عنه اوبمر ور ثلاث سنوات على انقطاعه عن الصحافة الى مهنة اخرى باستثنا عمل التحرير الصحفي في جهاز اعلامي ولا يجوز اعادة قيده في جدول الصحفيين المهارسين ما لم تتو افر فيه الشروط المترتبة على الصحفيين بمقتضى هذا القانون .

المادة ١٠ ـ خطر اصدار اية مطبوعة صحفية قبل الحصول على ترخيص من الوزارة .

المادة ١١ ـ لا تمنح رخصة لاصدار مطبوعة صحفية الا : ـــ

أ ــ للصحفي المعرف بموجب هذا القانون ·

ب\_ للحائز على شهادة جامعية .

ج للشركة الصحفية التي اسست وسجات لغايسات اصدار المطبوعات الصحفية . بشرط ان يكون
 احد الشركاء فما صحفيا .

د \_ لوكالات الانباء الاجنبية\_شريطة المعاملة بالمثل على ان يكون ممثلها او مديرها المفوض في المملكة
 صحفيا بموجب هذا القانون .

المادة ١٣ ـــــــ أ ــــــ تمنح الرخصة لاصدار مطبوعة مهنية ( غير مهنةالصحافة ) او مدرسيةاو التي يصدرها نادمرخص لاطلاع اعضائه اذا توافرت في طالبها الشروط المنصوص عنها في المادة ( ١ ) من هذا القانون . ب ــــــ يمنم نشر الاعلانات والدعايات في الصحف المهنية والمدرسية .

المادة ١٣– لا يجوز نقل ملكية مطبوعة صحفية من مالك الى آخر الا اذا توافرت فيه الشروط المنصوص عنها في المادتين ٦ و ١١ السابقتين ويستثنى من ذلك الوارث .

المادة ١٤ ــ يراعي في منح الرخصة الشروط التالية : ــ

 إ بالنسبة للمطبوعة الدورية (الصحيفة اليومية) يشترط ان لا يقل رأسمالها عن عشر ةآلاف دينار اردني نقدا او آلات – طباعية او كليهها ، بموجب شهادات يقنع بها الوزير وتضمن اصدار المطبوع.
 كذالة بدكة .

ب - اذا كانت المطبوعة الدورية ( و كالة انباء ) يشترط ان لا يقل رأس مالها لملسجل عن عشرة آلاف
دينار اردني بموجب شهادة من مسجل الشركات مع كافة الوثائق المثبتة امتلاكها لجميع الاجهزة
الفنية اللازمة لاصدار نشرتها اليومية .



- ج -- بالنسبة للمطبوعة الموقوتةيشترط ان لا يقل رأس مالها عن ثلاثة آلاف دينار اردني نقدا او آلات طباعية او كليهما بموجب شهادات يقنع بها الوزير وتضمن اصدار المطبوعسة كفالة بنكية باستثناء المطبوعات المهنية او الخاصة بالاندية والمؤسسات التعليمية .
- د ـ على صاحب المطبوعة الصحفية تقديم ضمانة نقدية او كفالة مصرفية باسم الحكومة وذلك لضمان ما قد يَترتب عليمني هذا القانونمن غرامات اوتعويضات اورسوم ويكونمقدار هذه الضيانة : ـــ (١) الف دينار اردني للمطبوعة الدورية .
  - ( ۲ ) خسماية ديناراردني المطبوعة الموقو تة السياسية.
  - (٣) ماية ديناراردني للمطبوعة الموقو تةغير السياسة.
- ه لا يجوز حجز الضيانة لاي سبب آخر طبلة مدة صدور المطبوعة وعلى صاحب المطبوعة ان يعيد الصدور بقرار من الوزير .
- و يرد الوزير مبلغ الضيان او ما تبقى منه بعد استيفاء اي غرامة مفر وضة الى صاحبه في حالة توقف المطبوعة نهائيا عن الصدور .
  - المادة ١٥٪ أ يعتبر المحرر المسؤول متخليا عن مسؤولياته في احدى الحالات التالية :
    - (١) استقالته من عمله
    - ( Y ) فقدانه اهلته
- (٣) انقطاعه عن عمله مدة شهرين متتاليين وفي هذه الحالة يتوجب على صاحب المطبوعة تعيين
- ب ــ اذا توارى المحرر المسؤول مدة شهر بسبب ملاحقة قضائية اوقفت المطبوعة بقرار من الوزير ما لم يعين محرر مسؤول جديد .
  - المادة ١٦٪ أ ــ نجلس الوزراء صلاحية منح الرخصة او عدمها او سحبها بتنسيب من الوزير ·
    - ب ــ قر ار مجلس الوزراء قطعي وغير خاضع للطعن امام اية جهة كانت .
  - بع م يقوم الوزير بابلاغ طالب الترخيص القرار خلال شهوين من تاريخ تقديم طلب الرخصة .
- المادة ١٧ كل مطبوعة صحفية تصدر قبل الحصول على الرخصة وتقديم التصريح أو الضمانة التقديسة أو المصرفية تعطل بقرار من الوزير وتصادر نسخها ويعاقب صاحبها بالعقوبة لمنصوص عليها في المادة (٧٥) من هذا القانون ويحرم من حق الترخيص مدة سنة كما يحرم عمروها المسؤول تولي مسؤولية اية مطبوعة اخرى
  - المادة ١٨ ــ يخضع ضم مطبوعتين صحفيتين أو اكثر للشروط الني يقتضيها اصدار مطبوعة صحفية جديدة .
- المادة ١٩ \_ أ \_ يجب على صاحب المطبوعة ان يقدم للوزارة بيانا بكل تبديل او تعديل في مضمون التصر يحخلال شهر من وقوعه وكل مطبوعة تصدر بعد ذلك يتذر صاحبها ويمهل اسبوعين لتنفيذ المطلوب والا اوقف الوزير اصدارها .
- ب ـــ اذا كان التبديل يتعلق بالمحرر المسؤول يقتضي ان يوقسح البيان صاحب المطبوعمة ويرفقه يتصريح يتضمن قبول المحرر المسؤول الجديد للمسؤولية و

- المادة ٢٠ أ ــ على صاحب المطبوعة الصحفية ان يمسك حسابات منظمة حسب الاصول التجاريسة وان يعتمن مدققًا قانو نيا لضبط الميزانية السنوية المطبوعة.
- ب للوزير او المدير في اي وقت ان يطلع على جميع البيانات والحسابات والميزانية مع المحافظة على سرية المعاملات.
  - المادة ٢١ ــ تلغي رخصة المطبوعة الصحفية حكمًا في احدى الحالات التالية :
- أ ـــ اذالم تصدرالمطبوعة الدورية خلالستةاشهر والمطبوعة الموقوتهخلال ثلاثة اشهر من تاريخ صدور
- ب ــ اذا توقفت المطبوعة الدورية عن الصدور مدة شهر واحد ولم يستأنف صدورها بعد انقضاء الشهر بصورة منتظمة او اذا توقفت المطبوعة عن الصدور اربعة اعداد متتالية ولم يستأنف صدورها بعد انقضاء المدة المذكورة بصورة منتظمة.
  - ج ــ فقدان اي شرط من شروط ترخيصها .
- المادة ٢٧ لا يمنح صاحبالمطبو عةالملغاة رخصتها بمو جبهذه المادة ترخيصا جديداً قبل انقضاءسنة على الغاء الرخصة.
- المادة ٢٣ ٪ أ ٪ اذا نشرت المطبوعة الصحفية ما يهدد الكيان الوطني او يعرض سلامة الدولة للخطر او يعتبر ماس بالمصلحة العامة او بالاسس الدستورية للمملكة فلمجلس الوزراء ان يقرر بناء على تنسيب الوزير الغاء الرخصة باصدار المطبوعة الصحفية او تعطيل المطبوعة مدة لا تقل عن اسبوع .
  - ب قر ار مجلس الوزراء قطعي وغير خاضع للطعن امام اية جهة كانت.
  - ج لا ينظر في طلب منح رخصة جديدة للمطبوعة الملغاة قبل انقضاء سنة على الغاء الرخصة .
    - المادة ٢٤ على صاحب المطبوعة الصحفية التقيد بالشروط التالية : ــ
- أ ــ ان لا يقل عدد المحررين الصحفيين في المطبوعة الدورية عن ثلاثة محررين وفي المطبوعة الموقوتة السياسية عن محررين .
  - ب- ان يتعاقد صاحب الصحيفة اليومية مع وكالتي انباء عالميتين على الاقل لمزويده بالاخبار .
  - إن لا يقل عدد صفحات الصحيفة اليومية التي تصدر باللغة العربية عن تماني صفحات .
  - د ـــ ان لا يقل عدد صفحات الصحيفة الموقوته التي تصدر باللغة العربية عن ستة عشر صفحة ·
- المادة ٢٥ يجب ان يحمل كل عدد من المطبوعة في رأس احدى صفحاته اسم صاحبها ومحررها المسؤول ، ومكان وتاريخ صدورها وبدل الاشتراك فيها وثمن النسخة الواحدة منها ، واسم المطبعة التي تطبع فيها .
- المادة ٢٦ ــ على محرر المطبوعة الصحفية المسؤول ان يرسل من كل عدد حسال صدوره خمس نسخ الى الوزارة ــ دائرة المطبوعات والنشر ـــ للسهاح بتوزيعه من قبل المدير او من ينيبه .



- المادة ٢٧ أ على صاحب الصحيفة اليومية أو الموقونة ان يقلم للوزير حتى اليوم الحسادي والثلاثين من شهر كانون الثاني بيانا سنويا مفصلا عن وارداتها وفقاتها خلال السنة السابقة . ب- اذا تأخر صاحب الصحيفة عن تقدم السان السندي الثان الدينات الدينات الدينات الدينات السند السابقة .
  - ب— اذا تأخر صاحب الصحيفة عن تقديم البيان السنوي المشار اليه فللوزير ان يأمر بوقف الصحيفة عن الصدور الى ان يقدم ذلك البيان .
  - ج اذا ثبت ان صاحب الصحيفة يتلقى ابة معونة او نبرع مسن جهة أجنبية او محلية لترويج سياسة ضارة بمصاحة البلاد يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في هذا القانون .
  - المادة ٢٨ ــ للوزير أن يضع الاسس العامة لاسعار الصحفوتمر فةالاعلان بهامستر شدا برأي نقابة الصحفيين الار دنيين.
  - المادة ٢٩ ـــ أ ـــ لا يحق لصاحب مطبوعة صحفية ان يطاق اسما لمطبوعة ينشر ها غيره او ان يتخذ هذا الاسم مــــــع تبديل او ترجمة قد تؤدى الى الالتباس.
  - ب- اذا توقف مطبوعة عن العمدور ومضى على توقفها مدة ثلاث سنوات او اعطبت لهـــا رخصة بالصدور ولم تصدر اصلا والغيت الرخصه بسبب ذلك جاز لصاحب المطبوعــة الجديدة ان يستعمل اسمها .
  - المادة ٣٠ ـــ أ ـــ على صاحب كل مطبوعة صحفية يرغب في التنازل عنها للغير بكاملها او بجزء منهــــا ان يقدم الى الوزير اشعارا بذلك قبل شهر من تاريخ التنازل .
  - ب- يشترط ان تتوفر في المتنازل له الشروط التي يتطلبها القانون في منح الترخيص بمطبوعة صحفية . وعليه ان يتقدم الى الوزير بطلب قبل شهر من تاريخ التنازل ، وتسري على هذا الطلب احكام المادة (11) م.. هذا القاندن .
  - المادة ٣١ اذا توفي صاحب المطبوعة فعلى ورثته ان يقلموا الى الوزير اشعارا خلال شهرين مسـن تاريخ الوفاة يبينون فيه رغبتهم بمواصلة اصدار المطبوعة ، وعليهم عندلذ ان يتقبلوا باحكام المادتين (٦٩) و (٧١) من هذا القانون والا اعتبر الاصدار غير قانوني ويوقف مفعول الرخصة مالم تراع مقتضيات القانون في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ الوفاة .
  - المادة ٣٢ ـــ أ ـــ اذا نشرت مطبوعة صحفية مقالات او انباء كاذبة او مغلوطة تتعلق بمصلحة عامة فللوزير او من ينببه ان يطلب الى المحرر المسؤول نشر تصحيح او تكليب، ، وعـــلى الحـــرر المسؤول ان ينشر التصحيح او التكذيب مجانا في العدد التالي وفي المكان الذي نشر فيه المقال او الخبر المردود عليه وبالاحرف ذاتها ، واذا امتتم الممؤول عن التصحيح يعاقب بالعقوبة المنصوص عنها في المسادة ( ٧٥) من هذا القانون .
  - بــــ يسري حكم هذه المادة على كل مطبوعة اجنبية توزع في المملكة فاذا لم ينفذ المسؤولون ما ترتبه هذه المادة منعت من الدخول الى المملكة بقرار من الوزير .
  - المادة ٣٣ ــ أ ــ كل خبر او مقسال تنشره احدى المطبوعسات الصحفية وترد فيه اشارة الى شخص طبيعي لو اعتباري او يقصد به ولو تلميحا شخص معين يكون لهذا الشخص حق الرد على الصورة المبيئة في المادة المبابقة . وحق الرد هو حق مطلق وتجوز ايضا ممارسته من قبل واضعي الأقسار الادبية والفنية والعلمية عند انتقاد انتاجهم .

- ب اذا تجاوز الرد قياس للمقال او الحير الذي كان صبيا له يحق للمطبوعة ان تتوقف عن نشره الى ان يدفع لها صاحبه اجرة النشر عن العبارات الزائسةة. واذا توفي صاحب حق الرد انتقل الحق الى ورثته على ان يحارس مجموعهم او احدهسم مرة واحدة . ويجوز الرد على كل مقال او خبر ينشر بشأن مورثهم بعد وفاته .
- ب اذا كان الرد او التصحيح او التكذيب موقعا بامضاء مستعــــار او غير مقر وء او اذا كان مكتوبا
   بلغة غير اللغة التي حرر بها المقال او الخبر المردود عليه .
- جـــ اذا كان متضمناً ما يعتبر مخالفة القانسون او عبارات يعرضه نشر ها للملاحقة الجزائية او عبارات منافية للاداب او مهينة للمطبوعة او الاشخاص العاملين يها
  - د ــ اذا انقضت مدة ثلاثة أشهر على نشر المةال او الخبر المطلوب تصويبه .
- المادة ٣٥ ــ أ ــ اذا امتع المسؤول عن المطبوعة الصحفيــة عن نشر الرد متلاعا باحد الاسباب الو اردة في المادة السابقة فلصاحب حق الرد ان يطلــب من الوزير اصدار قرار بوجوب نشره ويبلغ الطلب الى الخصم الذي له ان يقدم جوابا خطيا خلال ثلاثة أيام بعدهايصدر الوزير قراراقطعيا خلال اسبوع. ب ــ اذا قرر الوزير وجوب النشر ينشر الرد في اول عدد يصدر من المطبوعة .
- المادة ٣٦ اذا امتنع المسؤول عن المطبوعة الصحفية عن تنفيذ قرار الوزير يعتبر المحرو المسؤول انه ارتكب مخالفة لاحكام هذا القانون ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليهما في المادة ( ٧٥ ) وينشر الرد على نفقتمه في مطبوعة اخرى .
- المادة ٣٧ ــ تعالج اوضاع الصحف ووكالات الانباء الاجنبية ومراسليما بنظام يصدر وفق احكام هذا القانون.
  - المادة ٣٨ ــ يحظر على صاحب اية مطبوعة ان ينشر : \_
- أ ـــ الاخبار المتعلقة بالملك والاسرة المالكة الا باجازة مسبقة من قبل مسؤول معين من الديو ان الملكي.
  - ب -- وقائع الجلسات السرية لمجلس الامة .
  - التقاربر والكتب والرسائل والمقالات والصور والانباء المنافية للآداب العامة .
  - د المقالات المشتملة على تحقير احدى الديانات والمذاهب المكفولة حريبها بالدستور.
- هـ اية معلومات عن عدد القوات للسلحة الاردنية او أسلحتها او عنادها او اماكنها او تحركاتها الا ادام الخير او رسم او تعليق
   اذا اجز نشرها من مرجع مسؤول في القوات المسلحسة الاردنية. او اي خير او رسم او تعليق
   آخر بحثث تشويشسا او بلبلة في الرأي العسام له مساس بالقوات المسلحة او اجهزة الامن او الخارات العامة.
- و ـــ الرسائلوالاوراقوالملفات والمعلومات والاخبار والمخابرات التي يرىالوزير اتسامها بطابعالسرية·
  - ز ـــ المقالات او المعلومات المشتملة على تحقير رؤساء الدول الصديقة .
- ح البيانات السياسية التي تصدرها المثليات الاجنبية المعتمدة في المملكة الا اذا اجرز نشرها من المدر.
- المادة.٣٩ ــ يحظر الاعلان عن فتح اكتتاب للتعويض عما يقضي به من غرامـــات ورسوم وتضمينات على المحكوم عليهم خلاقا لاحكام لها القانون ·



- المادة ٤٠ ـــ لا يجوز لصاحــــب المطبوعة غير السياسيـــة تحت طائلة العقوبة ان ينشر ابحاثا او اخبارا او رسوما او تعليقات ذات صبغة سياسية ·
- المادة ٤١ حـ تعتبر من الابحاث ذات الصفة السياسية المصنوع نشرها جميع الرسوم او الاخبار او التعليقات المتعلقة بالاشخاص الرسميين ، وكل رسم او مديح او هجـــو لاشخاص برمي الى دعايـــة سياسية او انتخابية لحؤلاء الاشخاص او ضدهم .
- المادة ٤٢ ــــــأ ــــــكل مخالفة لاحكام المادة ( ٣٨ ) يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لاتقل عن سنة وبغر امة لا تقل عن خمسيانة دينار .
- ب کل غالفة لاحکام المادتین ( ٣٩ و ٤٠ ) يعاقب مرتکها بالحبس مدة لا تقل عن شهر او بغر امة لا تقل عن عشرة دنانبر .
- ب اذا كان الخير الكاذب يتعلق بالافو اد الرسمين وليس من شأنه تعكير الامن العام تتوقف الملاحقة
   على شكوى المتضرر .
- جـ تشدد عقوبة الفاعل بان يضاف اليها نصف العقوبة اذا حوت المطبوعة البهامات مشينة او اطلقت نعونا تحقيرية تطعن بالاخلاق او الكرامة او السعمة الشخصية .
- المادة £٤ ... كل من حرض في مطبوعة على ارتكاب جرم يعتبر كمرتكب الجرم نفسه اذا نتج عن التحريض تنفيذ للجريمة او محاولة اما اذا يقي التحريض بدون تنفيذ او محاولة فيعاقب مرتكبه والمسؤولون ... المعنون في هذا القانون بالعقو بة المنصوص عليها في المادة ( ٧٥ ) منه وتشدد العقوبة بان يضاف اليها نصف العقوبة المفروضة اذا كان التحريض موجها ضد سلامة الدولة او وحنسها الوطنية او سيادتها .
- المادة ٥٥ ـــ كل من هدد شخصا عاديا او معنويا بواسطة مطبوعة او اعلان او اية صورة من الصور يفضح امر او افشائه او الاخبار عنه وكان من شأن هذا الامر ان يتال من كر امة ذلك الشخص او شرفه او من كر امة اقاربه او شرفهم لكي يحمله على جلب منفعة غير مشروعة له او لغيره او حاول ذلك يعاقمـــب بالعقو بة المنصوص عليها في للادة ( ٧٥ ) من هذا القانو ن
- المادة ٤٦ حـ يلاحق في جرائم المطبوعات الصحفية خلافا لاحكام هذا الفانون المحرر المسؤول وكانب المقال كفاعلين اصلين ، اما صاحب المطبوعة الصحفية فيكون مسؤولا مدنيا بالتضامسن معهما عن الحقوق الشخصية ونفقات الحاكمة ولا يترتب عليه مسؤولية جزائية الا اذا ثبت اشتراكه في الجريمة .
- المادة ٤٧ أ تقع مسؤولية الجرائم للقترفة بواسطة المطبوعسة غير المبينة في المادة السابقة على المؤلف كفاعل اصلي وعلى الناس كشريك واذا لم يعرف الكاتب او التائير وقعت المسؤولية على الطابع .
- ب اصحاب المطابع والمكتبات ودور النشر مسؤولون على وجه التضامن عن الحقوق الشخصيـــة
   ونفقات المحاكمة التي يحكم بها على مستخديهم في قضايا المطبوعات.

- المادة ٤٨ ــ تنظر محكمة البداية المختصة في جميع الفضايا المتعلقة بجرائم المطبوعات وتخفص لاحكام هذا القانســون وقانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لعنة ١٩٦١ واي تشريع بعدله او بخل محله .
- المادة ٤٩ ٪ لا يجري التوقيف في جرائم المطبوعاتالافي الحالات المنصوص عليها في المادتين ٤٥:٤٤من هذاالقانون.
- - ب ـــ للنائب العام تصديق قر ار منع المحاكمة او فسخه وتعديله حسب مقتضيات الحال .
- المادة ٥١ ـــ أ ــ للمحكوم عليه غيابيا ان يعترض على الحكم خلال عشره أيام من تاريخ تبليغه القرار الغيابي .
- ب \_ يحق المحكوم عليه او المسؤول بالمال ان ستأنف الحكم الصادرعن عكمة الداية الى محكمة الاستئناف
   خلال عشرة ايام من تاريخ تفهيمه اذا كان وجاهيا او تبليغه ان كان بحكم الوجاهي . ويكسون
   قرار عكمة الاستئناف قطماً.
- المادة ٥٣ ــ تعطى قضايا المطبوعات المنصوص عليها في هذا القانون صفة الاستعجال سواء في دور التحقيق اوالمحاكمة ·
- المادة ٣٣ للمكمدة التي اصدرت الحكم ان تأمر بنشر ومجانا و بكاماه او نشر خلاصة عنه في العدد الاول الذي يصدر من المطبوعة بعد تبليغ الحكم وفي الموضع ذاته الذي نشر قيسه المقال موضوع الشكوى وبالاحرف ذاتها ولها ايضا ان تقضي في الوقت نفسه بنشر الحكم في صحيفة اخرى علىنفقة المحكوم عليه باجر الاعلانات العادسة .
- اذا خالف المحكوم عليه احكام هذه المادة يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٧٥)من هذا القانون.
  - المادة ٤٤ ـــ لايجوز لاحد ان يملك او يدير مطبعة دون ان يحصل على ترخيص من الوزارة .
- المادة ao يجب ان يكون للمطبعة مدير مسؤول . ويشترط ان يكون اردنيا أتم الحادية والعشر بن من عمره وغير محكوم بجناية او جنحة مخلة بالشرف .
  - المادة ٥٦ ــ يتضمن طلب الترخيص : ــ
  - أ \_ اسم صاحب المطبعة ومحل اقامته وجنسيته .
  - ب اسم المدير المسؤول ومحل اقامته وجنسيته
  - ج اسم المطبعة ومحلها ونوع الالآت والحروف المستعملة فيها .
- المادة av كل تبديل في مضمون الرخصة يجب ان يصرح به خلال سبعة ايام من وقوعـــه ، واذا توفي صاحب المطبعة وجب على ورثنه ان يقدمو الى الوزارة خــــلال شهرين من تاريخ الوفاة بيانا بالواقع ، واذا رغبوا في ان يتابر وا على العمل وجب ان يصرحوا بلنك في البيان ، وكل بيانكاذب او ناقص يعاقب عليه بالمقوية للمينة في المادة ( av ) من هذا القانون .
- المادة ٥٨ ـ يجوز ان يكون صاحب المطبعة مديرا مسؤولا لها وفي هذه الحالسة عليه ان يصرح بذلك في البيسان المطلوب تقديمه .
- المادة ٥٩ اذا تغير صاحب المطبعة وجب على صاحبها الجديد ان يحصل على ترخيص وفتراحكام هذا القانو ن ، على أن صاحبها السابق ومدير ها يظلان مسؤولين عن المخالفات التي ثر تكب حتى صدور الرخصة الجديدة .



المادة ٢٠ ــ على صاحب المطبعة اومديرهاالمسؤول ان يو دع الى الوزارة نماذج عن جميع الحروف المستعماة في المطبعة وان يقوم بذلك كلما وقع تبديل فيها.

المادة ٦١ – يتخذ صاحب المطبعة او مديرها المسؤول سجلا يدون فيه بالنسلسل عناوين المؤلفات التي يطبعها واسماء اصحابها وعدد النسخ المطبوعة عنها . ويبرزه للسلطات المختصة عند كل طلب.

المادة ٦٣ ـ على صاحب المطبعة او مديرها المسؤول أن يو دع الوزارة بلا مقابل نسختين عن كل مطبوعة غير صحفية طبعت في مطبعته قبل توزيعها . يطبق هذا التدبير على جميع المطبوعات الصادرة بالليتوغرافيا والتبغرافيا والطبع البارز والرسوم والتصوير والحفر وعلى المؤلفات الموسيقية .

المادة ٦٣ ــ الوزير أن يصادر المطبوعة الموصوفة بالمادة ( ٦٣ ) اذا رأى أن نشر ها ضار بالمصاحةالعا. ة

المادة ٦٤ ــ يحظر على صاحب للطبعة أن يعبد طبع مطبوعة ممنوعة أو مطبوعة صحفيةغير مرخص بها او حظر نشر ها.

المادة ٦٥ ــ يثبت في كل مطبوعة اسم المؤلف والمطبعة والنــــاشر وعنو انه وتاريخ الطبع ويعاقب من خــــالف ذلك بغرامة مالية لا تتجاوز الحمسين دينارا أو بالحبس مدة اسبوع او بكلتا العقوبتين .

المادة ٦٦ – على كل من يرغب في انشاء دار النشر او مكتبة او دار النوزيع ان يتقدم الى الوزارة بطلب موقع منه يحتوي علىالبيانات التالية : ـــ

أ \_ اسم طالب الترخيص وجنسيته ومكان ولادته وسنه .

ب- محل اقامته وعنو انه .

ج - اسم الدار أو المكتبة ومكانها .

د – اسم المدير المساؤول وجنسيته ومكان ولادته وسنه وعمل اقامته وعنوانه .

ه ــ اسم المطبعة التي تطبع فيها مطبوعات الدار واسم صاحبها .

و – اسم المدير المسؤول للمطبعة وعنوانه .

المادة ٧٧ ــ اذا كانت دار النشر او المكتبة او دار التوزيع شركة عادية يوقع الطلب مديرها المفوض ، اما اذا كانت شركة مساهمة فيوقعه رئيس مجلس ادارتها وفي هله الحالة يتضمن الطلب اسماء اعضاء مجلس الادارة وجنسياتهم وعمل اقامة كل منهم وعنوانه ورأسمال الشركة . وتربط بالطلب نسخة من نظامها وشهادة تسجيلها من وزارة الاقتصاد

المادة ٦٨ ــ يمنحالو زير الرخصة اذا كان الطلب مستو فيا جميع البيانات .

المادة ٦٩– أ ــ يشترط ان يكون المدير المسؤول للمار النشر او المكتبة او دار التوزيع حازًا على الشروط المبينة في المادة (٦) من هذا القانون ، ويشترط فيه ايضا ان يكون حائرًا على شهادة الدرامة الثانوية العامة

بلادة ٧٠- على كل من يطبع في المملكة كتابا او رسالة ان يقدم فسختـــين من مطبوعته الى الوزارة قبل توزيعها وللمدىر ان يصادر المطبوعة اذا رأى ان نشرها ضار بالمصلحة العامة .

خارج المملكة على الوزارة لاجازتها قبـــل عرضها لابيع او التوزيع وللمدير ان يصادر المطبوعة اذا رأى ان تداولها ضار بالمصلحة العامة . ب. يكون قرار المدير الصادر بالاستناد للمادتين (٧٠ و ٧١) معللا٠

المادة ٧١– أ – على صاحب كل مكتبة او دار توزيــم او باثع ان يعرض نسخة من كل مطبوعة يستوردها من

المادة ٧٢\_ على كل من اراد بيع صحف او كتب او مجلات او صور او رسوم او سواها من المطبوعات،ان يحصل

المادة ٧٣– يُحظر على الموزعين والباعة المتجولين تحت طائلة العقوبة المنصوص عنها في هــــذا القانون ان ينادوا على المطبوعة بخبر غير وارد فيها او بما يتنافى مع الاخلاق والآداب العامة او يمس بالشعور الوطني او الديني.

المادة ٧٤\_ على اصحاب المطبوعات بكافة انواعها واصحاب المطابســع والمكتبات ودور التوزيع ومكاتب الدعاية تصحيح اوضاعهم وفق احكام هذا القانون خلال شهرين من تنفيذه .

المادة ٧٥– مع مراعاة الاحكام السابقة . كل من يرتكب مخالفة القانون او اي نظام صادر بموجبه يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة او بغرامة لانزيد على مائة دينار او بكلتا العقوبتين .

المادة ٧٦ــ لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٧٧– يلغي قانون المطبوعات رقم ١٦ لسنة ٩٥٥ وكل تشريع اردني او فلسطيني مغاير لاحكام هذا القانون .

1944/7/14

رثيس الوزراء وزير الثقافة والاعلام زيد الرفاعي عدثان ابو عوده



## الفصل الأول احكام عامسة

المادة ٣ \_ أ ... دائرة الاحوال المدنية دائرة حكومية مؤسسة بموجب هذا القانون ويناط بهسا تنفيذ احكامـــه وترتبط بوزير الداخلية .

ب ــ تحدد اقسام هذه الدائرة والمكاتب التابعة لها ودائرة اختصاص كل منها بقر ار من المدير . ويفنح في كل محافظة ولواء وقضاء وناحية مكتب او اكثر وبجوز للمدير ان يفتح مكاتب في مناطق اخرى اذا دعت الحاجة الى ذلك .

### المادة ٤ - تختص المكاتب:

أ ــ بتسجيل اسر الاردنيين في السجل المدنى وقيد الواقعات واصدار الشهادات المتعلقة بها والبطاقات الشخصية و دفاتر العائلة و فق احكام هذا القانون.

ب... بقيد واقعات الميلاد والوفساة للاجانب وقيد واقعسات الزواج والطلاق لهم اذاكان احد طرفى الواقعة من الاردنيين واصدار الشهادة المتعلقة بالواقعة.

المادة ٥ \_ يعين لكل مكتب امين يعاونـــ مساعد او اكثر يتولى الاشراف على العمل وتنفيذه في دائرة اختصاصه وينو ب مساعده عنه في حالة غيابه .

#### المادة ٦ \_ يعد في كل مكتب: \_

أ ـــ السجل المدني : اساس اثبات الحالة المدنية وتدون فيه جميع المعلومات والوقائع وتخصص فيه صفحة لكل اسرة اردنية ولا يجري على هذا السجل اي شطب او كشط او تحريف او تغيير او تبديل الا وفق احكام هذا القانون .

ب ــ سجل لقيد كل واقعة من واقعات الاحوال المدنية المدرجة في المادة الرابعة .

جـ سجل لقيد البطاقات الشخصية وآخر لقيد دفاتر العائلة .

د ـ اي سجل آخر يقرره المدير .

المادة ٧ — يحدد الوزير بتنسيب من المدير تُعاذج هذه السجلات والبيانات التي تدون فيها .

المادة ٨ ــــــ أ ــــ يفتح في الدائرة مكتبا يختص بقيد واقعات الاحوال المدنية والبطاقات الشخصية ودفائر العائاــــة للاردنيين المقيمين في الخارج .

ب \_ تمسك قنصليات المملكة دفاتر لقيد التبليغات عن الواقعات وطلبات الحصول على البطاقات ودفاتر العائلة وترسلها الى المكتب المختص في الدائرة لقيدها واصدار البطاقات الشخصية ودفساتر العائلة والشهادات الآخري .

المادة ٩ \_ كل تسجيل لواقعية حدثت لاي اردني في دولة اجنبية يعتبر صحيحا اذا تم وفقا لاحكام قوانين تلك الدولة يشرط الا يتعارض مع قوانين المملكة وعلى الاردني الموجود في الخارج ان يبلغ قنصل المملكة او الدائرة في جالة عدم وجود قنصلية عن كل واقعة مدنية في المواعيد وطبقاً للاجراءات المنصوص عليها .

## نى الحساق لللعل ملك والملكة لللالاني الماتمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستــور وبناء على ماقرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قو انين الدولة :

قانون رقم ( ٣٤ ) لسنة ١٩٧٣

## قانون الاحوال المدنية

المادة ١ — يسمى هذا القانون ( قانون الاحوال المدنية لسنة ١٩٧٣ ) ويعمل به بعد ثلاثـــة شهور من تاريخ نشره يالجريدة الرسمية .

المادة ٢ \_ يكون للكلمات والعبارات التالية المعانى المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك : \_

الملكة الاردنية الهاشمية .

دائرة الاحوال المدنية المؤسسة بموجب هذا القانون . الدائـــوة

الوزيسر وزير الداخلية -

الملكــة

المديسر مدير دائرة الاحوال المدنية .

الموظف المسؤول عن اعمال الاحوال المدنية في دائرة اختصاصه . امين السجل للدني

المكتب مكتب السجل المدني .

سجل الاساس الذي تسجل فيه الاسر وواقعات الاحوال المدنية لكل اردني السجل المدني استنادا الى الوثائق الثبوتية .

سجل الو اقعات

السجل الذي تدون فيه واقعات الاحو ال المدنية .

الوثيقة التي يحررها المكلف بالتبليغ عند حدوث اية ولادة او وفاة . التبليسغ

الو اقعـة كل حادثة احوال مدنية من ولادة او زواج او طلاق او وفاة وما يتفر ع عنها .

الاخبسار الوثيقة التي يحررها الطبيب او القابلة عند حدوث اية ولادة او وفاة .

المسان كل بيان يحرره امين السجل بالواقعة نقلا عن سجل الواقعات لترسل الى امين

الوثيقــــة كل مستند يثبت او يؤيد طلبا من الطلبات المقدمة في شأن الاحوال المدنية ،

صورة القبد وثيقة تعطى عن قيود الاحوال المدنية .





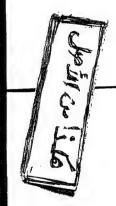
- المادة ١٧ ـ أ \_ الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن الولادة هم : \_
  - (١) والد الطفل إذا كان حاضر أ.
- (٢) من حضر الولادة من الأفارب الذكور البالغين منهم ثم الاناث الأقرب درجة للمولود.
- (٣) من يقطن مع الوالدة في مسكن واحد من الأشخاص البالغين الذكور منهم تم الاناث .
- (٥) مديرو المؤسمات كالمستشفيات ودور الولادة والسجون والمحاجر الصحية وغيرها ، عن الولادات التي تقع فيها .
- ب ــ لا يقبل التبليغ من غير المكلفين به ، و لا تقع مسؤولية التبليغ على أحد من الفئات المتقدمة في -عالة وجو د غيرها من الفئات التي تسبقها في الترتيب .
- ج \_ في جميع الأحــوال على الطبيب أو غيره من المرخص لهم بالتوليد اخطــار المكتب الذي تحدث الواقعة في دائرته خلال أسبوع من تاريخ حدوثها ومع ذلك لا يكفي ورود هذا الاخطار لاثبات الواقعة في الدفتر الخاص بها .
  - المادة ١٨ يجب أن يشتمل التبليغ على البيانات الآتية : -
  - (١) يوم الولادة وتاريخها ودقيقتها وساعتها ومحلها .
  - (۲) جنس الطفل ( ذكر أو أنثى ) واسمه وفصيلة دمه .
- - (٤) في حالة ولادة توأمان أو أكثر يعد لكل منهم تبليغ على حدة .
    - (a) أية بيانات أخرى يصدر بها قرار من المدير .
  - المادة ١٩ ـــ أ ـــ على أمين السجل بعد قيد الواقعة ، تحرير شهادة الولادة على النموذج المعد لذلك .
- ب ــ تتضمن الشهادة البيانات المنصوص عليها في المادة (١٨) ، وتسلم الى أحد أفر اد أسرة المولود من البالغين بعد التحقق من شخصيته .
- المادة ٢٠ ــ اذا توفي مولود قبل التبليغ عن ولادته ، فيجب التبليغ عن ولادته ثم وفاته ، أما اذا ولد ميتاً بعد الشهر السادس من الحمل ، فيكون التبليغ مقصوراً على وفاته : وتعامل حالسة وفاة التوائم كما ورد في الفقرة الرابعة من المادة (١٨) .
- المادة ٢١ ــ اذا حصلت ولادة أثناء السفر في الحارج وجب التبليغ عنها الى قنصل المملكة في الجهة التي يقصدهـــــا المسافر أو الى مكتب السجل المختص طبقاً للمادتين ( ٩ و ١٦ ) .
- المادة ٢٧ ـــ أ ـــ كل من وجد طفلا حديث الولادة ، عليه أن يسلمه في المدن الى مركز الشرطة ، وفي القرى الى مختار القرية التي لا يوجد فيها مركز للشرطة ، مع ما يجده عليه من ملابس وأشياء أخرى ، وأن يبين الزمان و المكان والظروف التي وجد فيها .

- المادة ١٠ لا يجوز نقل السجلات المبينة في المادة (٦) من مكاتب السجل ويعتبر مــــا تحتويه هذه السجلات من
- فاذا اصدرت سلطة قضائية او سلطة تحقيق قرارا بالاطلاع عايهــــا او بفحصها وجب ان ينتقل التماضي المنتدب او للدعي العام للاطلاع وان يجري الاطلاع والفحص في المكتب الحفوظ به السجلات .
- المادة ١١ لكل شخص ان يحصل على صورة الاصلعن القيو د والوثائق المتعلقة به او بأصوله او بفروعه او باز واجه . والسلطات العامة طلب صورة عن اي قيد او وثبقة ويجوز اعطاء هذه الصور لغير من تقدم ذكر هم اذا ثبت للمدير او من يفوضه ان له مصلحة فيها .
- المادة ١٢ ــ تعتبر السجلات بما تحويه من بيانات والصور المستخرجة عنها حجة بصحتها ما لم يثبت عكسها أو بطلانها أو روبرها بحكم قضائي ، وعلى جميع الجهـــات ــ حكومية كانت أم غير حكومية ــ الاعتهاد في مسائل الأحوال المدنية على البيانات المقيدة في هذه السجلات .
- المادة ١٣ ــ لا يجوز لأي موظف من موظفي الدائرة أن يسجل أية واقعة أو يباشر أي عمل من أعمالها اذا كان الأمر متعلقاً به أو بزوجتــــه أو أقاربه أو أصهاره حتى الدرجة الرابعة ، وفي هذه الحالـــة يقوم بالعمل رئيسه المباشر أو أحد موظفي المكتب -
- المادة ١٤ ــ يجب على أمين السجل أو مساعديه تلقى التبليغات واجراء القيد بالسجلات حال تلقيها مباشرة . وعليهم تسجيل كل واقعة قيدت في سجلات الواقعات أو تلقوا بياناً عنها في السجل المدني خلال ثلاثة أيام من تاريخ قيدها أو من تاريخ وصول البيان الخاص بها وعليهم ارسال بيان الى المكتب المحتص خلال المدة ذاتها بالو اقعات التي قيدت بسجلاتهم اذا كان تسجيلها في السجل المدني ليس من اختصاصهم . ولايجو ز أن يدون في السجل المدني الا البيانات الوارد ذكر ها في المادة (٦) .
- المادة ١٥ ـــ اذا رفض أمين السجل تسجيل أية واقعة ، عليه أن يرفع الأمر الى الدائرة بمذكرة مسببة خلال سبعة أيام وعلى المذير أن يبدي رأبه بقر َار يعلم به صاحب الشأن بكتاب ( بالبريد المسجل ) خلال ثلاثين يو مآمن

وفي حالة رفض القيد ، يحق لصاحب الشأن أن يرفع الأمر الى محكمة العدل العليا .

## الفصل الثماني

المادة ١٦ ــ يجري التبليغ عن الولادة الى المكتب الذي حدثت الواقعة بدائر ته خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حدوثها ، واذا لم يكن في الجمهة التي حدثت فيها الولادة مكتب ، يكون التبليغ الى المختار الذي عليه أن يبلغ الكتب التابع له خلال ثلاثين بومًا من تاريخ تبليغه بالواقعة وتضاعف هذه المدة في حالة حدوث الولادة خارج حدود المملكة ويكون التبليغ في جميع الحالات على النموذج المعد لهلمه الغاية .



المادة ٢٩ ــ أ ــ يعري التبايغ عن الوفيات الى المكتب في الجهة التي حدثت فيها الوفاة او الى انختار في غير ها مسن الجهات التي لايوجد فيها مكتب وذلك خلال اربع وعشر بن ساعة من حدوث الوفاة او ثبوتها مصحوبة ببطاقة المتوفي ان وجدت ، او باقر ار من المبلغ بعدم وجودها .

الفصل السرابع

ب\_على المختار ابلاغ المكتب المختص خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه بالوفاة .

المادة ٣٠ ــ أ ــ الاشخاص المكلفون بالتبليغ عن الوفاة هم : ـــ

(١) اصول او فروع او زوج المتوفي .

(٢) من حضر الوفاة من اقارب المتوفي البالغين الذكور ثم الاناث الاقرب درجة اليه.

(٣) من يقطن في مسكن واحد مع المنو في من الاشخاص البسالفين الذكور ثم الانسات اذا حصلت الوفاة في المكن .

(٤) المختار .

(٥) للطبيب المكلف باثبات الوفاة.

(٦) صاحب المحل او مديره او الشخص القائم بادارته اذا حدثت الوفاة في مستشفى او محل معد
 للتمريض او ملجأً او فندق او مدرسة او سجن او اي محل آخر .

ب\_ ولا تقع مسؤولية التبليغ على احد من الفئات المتقدمة في حالة وجود غيرها من الفئات التي تسبقها في الترتيب .

المادة ٣١ - يجب ان يشتمل التبليغ على البيانات الآتية : -

(١) يوم الوفاة وتاريخها وساعتها ومكانها .

( ۲ ) اسم المترفي وجنسه ( ذكر او انثى ) وجنسيته وديانته ومهنته .

(٣) عمر المتوفي ومكان وتاريخ ولادته ومكان اقامته .

( ٤ ) اسم ولقب والده ووالدته ان كان ذلك معروفا للمبلغ.

( ٥ ) مكان قيد المتوفي اذا كان معلوما للمبلغ ورقم بطاقته ان وجدت .

(٦) سبب الوفاة :

(٧) اية بيانات اخرى يصدر بها قرار المدير .

المادة ٣٢ ــ يجب على امين السجل تحرير شهادة الرِ فاةعلى النمو ذج المعدلللك وتسليمها الى طالبها بعد التحقق من شخصيته.

لمادة ٣٣ ــ ضباط وافر اد الفوات المسلمة والامن العام واغايرات العامة والدفاع المدني والمتطوعين داخـــل اراضي المملكة اوخارجها تقرم وزارةالدفاع اوالدائرة انختصة بإخبار الدائرة عنهم لنسجيلهم في المكتبالمختص .

المادة ٣٤ ــ اذا نفذ حكم الاعدام بشخص ، فعلىالنائب العام اومساعد، ان ينظم تبليغا بالوفاة ويرسله علال اربع وعشرين ساعة الى امين السجل المختص لتدوينها . ب حلى الشرطة أو المختار أن ينظم محضراً بالواقعة يين فيه عمر المولود حسب ظاهر حاله والدلامات الفارقة فيه : وأن يسلم المولود والمحضر الما احدى المؤسسات أو الأشخاص الذين تعتمدهم و زارة الشؤون الاجتماعية ويتوجب على هذه المؤسسات أو الأشخساص أن ينظموا تبليغ ولادة وبرساء ما الم أمين السجل لتدويته خلال المدة القانونية بعد أن يسمى المولود ووالديه بأسماء مختلفة يختارها له على أن يدين المولود بدين الدولة .

المادة ٢٣ ـــ اذا كان المولود غير شرعي ، لا يذكر اسم الأب أو الأم أو كليهما معاً في سجل الولادة ( الا بناء على طلب خطي منها أو بحكم قضائي ) وعلى أمين السجل أن يختار للمولود اسمى أبوين . وكل ولادة سجلت خلافاً لأحكام هذه المادة تعتبر باطلة فها يتعلق بذكر اسم الأب أو الأم .

المادة ٢٤ – قبل تسجيل ولادة مولود غير شرعي . لم يصرح باسم والديه الحقيقيين أو اسم أحدهما . يستطيع الأبو ان أو أحدهما الحضور أمام أمين السجل والاقر ار بالمولود بتصريح خطي موقع من المقر ويصدق من شاهدين معروفين مع مراعاة أحكام اثبات النسب المنصوص عليها في القوانين المرعة

المادة ٢٥ ـــ استثناء من أحكام المواد السابقة ، لا يجوز لأمين السجل ذكر اسم الوالسد أو الوالدة أو كليها معاً وان طلب اليه ذلك في الحالات الآتية : \_\_

أ ــ اذا كان الوالدان من المحارم فلا يذكر أسمائها .

ب ــ اذا كانت الوالدة متزوجة وكان المولود من غير زوجها ، فلا يذكر اسمها .

## الفصل الشالث الزواج والطلاق

المادة ٢٦ – أ ... على السلطات المختصة بتنظيم عقو د الزواج اوشهادات الطلاق ان تثبت عليها رقم دفتر العائلة او بطاقة الزوج الشخصية وجهة صدورها أوبطاقة الزوجة ان وجدت ، وان تقسدم خلال ثلاثين يوما اربع نسخ نما تنظمه الى امين السجل الذي حدثت الواقعة بدائرته .

ب على امين السجل ان يقيد العقود والشهادات في السجل الخاص بعد ختمها او التأثير عليها بر قم القيد و ان يحفظ بنسخة من كل عقد او شهادة .

المادة ٢٧ ــ على اقلام الكتاب بالمحاكم المختصة ان يبلغو ا المكتب الكان بدائرة اختصاصها على النمو ذج المعد لذلك بما يصدر من احكام نهائية بالز واج او بطلانه او الطلاق او التطليق ، او اثبات النسب ، وذلك خلال سبعة ايام من تاريخ صدور الحكم القطعي تنسجياها في السجل الخاص بلكك .

المادة ٢٨ – (١) يقوم أمين السجل بعد قيد الزواج او الطلاق في سجل الواقعات بالتأشير على بسجل الزوجين او المطلقين او احدهما اذا كاتا مسجلين لديه ، اما اذا كانا مسجلين لدى امين سبجل آخر عليـــه ان يبلغه خلال ثلاثة ايام ليؤشر على السجل للدني الخاص بكل منهما

 ( Y ) على امين السجل ان يصدر الشهادات الحاصة بالزواج والطلاق على ان تسلم نسخـــة لكل من الزوجين او المطلقين .



## الفصل الخــامس تصحيح قيود الاحوال المدنية

المادة ٣٥ ـ لا يجوز اجراء اي تغيير او تصحيح في قيود الاحوالىالمدينةالملدونة في سجلات الواقعات والسجل المدني الابناء على قرار يصدر عن اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٨ . ويستثنى من ذلك :

(١) يتم أجراء التخيير أو التصحيح في الجنسية أو الديانة أو المهنة أو في قيو د الاحوال المدنية المتعلقة بالزواجاو بطلانه أو التصادق أو الطلاق أو التطليق أو أثبات النسب بناء على احكام أو وشسائق صادرةمن جهة الاختصاص دون حاجة ألى استصدار قرار بذلك من اللجنة المشار إليها.

( ۲ ) يصحح امين السجل الاخطاء المادية ويوقع عليها بعد موافقة لجنة ولقة برئاسة احدالمنشين وعضوية
 امين السجل ومساعده .

(٣) يجوز تقديم طابات التصحيح من المدعي العام او امين السجل بالاضافة لوظيفتيهما او من قبل
 اي شخص له مصاحة بهذا التصحيح .

المادة ٣٦ ــ تقدم طلبات تصحيح قبو د الاحوال المدنية المسجلة لدى قناصل المملكة امام اللجنة المختصة بمحل القيد .

المادة ٣٧ ــــ أ ــــ اذا حصل التبليغ عن الولادة او الوفاة بعد المدة القانونية وقبل نهاية السنة الاولى من تاريخ الواقعة يسجل امين السجل الواقعة في سجلاته بعد اجراء التحريات الصحية والادارية لائبات ذلك .

ب- ولائقيد الولادات والوفيات التي بلغ عنها بعد نهاية سنة من تاريخ الولادة او الوفاة في السجلات
 المخصصة لذلك الا بناء على قرار من اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٨.

رثيسا .

المادة ٣٨ ــ تشكل في مركز كل محافظة لجنة من : ـــ

رثيس محكمة البداية

مدير صحة المحافظة عضوا .

مندوب عن مديرية الاحوال المدنية عضوا.

وتخنص هذه اللجنةبالفصل في طلبات تصحيح قيود الاحوال المدنية فيسجلات الواقعات وفيالسجل المدني وفي طلبات قيود الولادة والوفاة النصوص عليها في المادة ( ٣٧ ) وتحديد الاجر اءات الخاصسة بتقديم هذه الطلبات والقصل فيها .

## الفصل السادس

## محسل القيسد

المادة ٣٩ – يّم قيد الشخص في المكتب الذي يقيم في دائرته او المكتب الذي يختاره .

# She Tir Car Sta

## القصل السايع

#### في البطاقة الشخصية ودفتر العائلة

المادة ٤١ هــــ أ ـــ يجب على كل شخص اردني تريد سنه على ستة عشر عاما ان يحصل من المكتب الذي يقيم في دائرته على بطاقة شخصية ويجوز لمن هم دون السادسة عشرة الحصول عليها بعد مو افقة ولي الامر .

 بسري هذا الحكم على الاناث العاملات على انه يجوز لغير العاملات الحصول على بطاقة شخصية بناء على طلبهن .

يجوز المقيمين من غير الاردنيين ان يحصلوا على بطساقة شخصية او دفتر عائلة اذا كان متروجا
 وذلك مد م افقة السلطات المختصة .

المادة ٤٢ ــ يُحدد بقرار يصدره المدير شكل البطاقــة الشخصية ودةــــتر العائلة للاردنيين والمقيمين من غيرهم والبيانات الواجب اثباتها فيها .

المادة ٣٣ ـــ أ ــــ يحدد المدير بقر ار يصدره تماذج طلب الحصول على البطابـــاقة الشخصية او دفتر العائلة وتجددهما والشهادات والمستندات الواجب ارفاقها والاجراءات التي تتبع للحصول على كل منهجا . ب ـــ يعنى الطالب من الصاق طوابع الواردات على هذه النماذج .

: ــ يعتبر طلبالخصو ل على البطاقة الشخصية ودفتر العائلة بعد قيده بالسجلات من الوثائق التي تسري عليها احكام المادة ( ١٠ ) .

. ألمادة ££ ـــ مدة صلاحية البطاقـــة او الدفتر عشر مسنوات من تاريخ صدور ها ويجب على حامل البطاقة او الدفتر استبدالها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء مدتها .

. ألمادة ٤٥ ــــ على صاحب البطاقة او المدفتر ان يبلغ المكتب السلمي يقيم في دائرته بكل ما يطر أ من تغيير على البيانات الواردة فيها خلال ثلاثين يوما من تاريخ حصوله .

المادة ٤٦ ــــ تقدم طلبات الحصول على البطاقــــة او الدفتر او استبدالهــــا او استخراج بدل مفقو د او تالف بالنسيج . الى الاردنيين المتبمين في الحارج الى قنصليات المملكة او الى الدائرة في حالة عدم وجود قنصلية .

المادة 27 ـــ على صاحب البطاقة او الدفتر في حالة الفقدان او التلف ان يبلغ المكتب الذي يقيم في دائرته خلال خسة عشر يوما من تاريخ الفقدان او التلف وعليه ان يطلب بطاقة او دفتر آخر طبقا النماذج والاجراءات المقررة .

المادة ٨٨ ــــــ أ ـــ تعتبر البطاقة او الدفتر دليلا على صحة البيانات الواردة فيها ولا يجوز للجهات الحكومية او غير ه الامتناع عن اعبادها في البات شخصية صاحبها .

ب ــ لا يجوز لاي سلطة او مؤمسة رسمية كانت او غير رسمية اصدار بطاقات اثبات السخصية .

المادة 29 ــ لا يجوز لاي شخص ان يحصل عـــلى اكثر من بطاقة واحدة او دفتر واحد و يجب عليسه نقديمها ال السلطات العامة كلما طلب اليه ذلك فـــاذا وأى المسؤول استيقاءها لاي حسب كان . وجب عادم تسايم صاحبها ايصالا بذلك .

المادة ٥٠ ـــ لا يجوز الوزارات او مصالح الحكومة او دوائرها او الجامعات او المعاهسد. او المدارس وغيرها او الاشخاص الاعتبارية او الشركات او الجمعيات او المؤسسات او الافسر اوا إن يقبلو ا او يستحده اله يستقوا في خلعتهم احدا بصفته موظفا او مستخدما او طالبسا الا اذا كان حاصلا على البطاقة الدخصية او دفتر العائلة للنصوص عليها في المادة ( ١ ٤ ) .

المادة ١٥ ــ على مديري الفنادق او ما يمثالها من الاماكن المفروشة المعلمة لايواء الجمهور . ان يتبتوا في سجائهم البيانات للموضحة في بطاقة او دفتر كل من ينزل في تلك الاماكن .

## القصل الثامن

#### مقوبات

المادة ٬۲ هـ اي موظف من موظفي الدائرة زوّر او كشط او غير او حلف او بدل او تلاعب عن قصد او تعمد في السجل المدني او سجلات الواقعات او الشهادات التي تصدرها هذه الدائرة او مكاتبهسا في داخل المملكة وخارجها يعاقب في الاشغال الشاقة المؤقمة لمدة لا تزيد على خمس سنوات .

## المادة مو \_ كل من : \_

 أ ــ زور بطاقة شخصية او دفتر عائلة واي شهادة صادرة عن السدائرة او مكاتبها في داخل المملكة وخارجها .

ب – وجد معه بطاقة شخصية او دفتر عائلة بصورة غسير مشر وعة وادعى انــــه المالك الحقيقي لتلك الطالة او الدفتر بانتحاله اسم الغير او بادعامات كاذبة

- ج اعطى تلك البطاقة او الدفتر الى شخص آخر ليستعملها .
- د ـــ انلف بطاقتة الشخصية او دفتر العائلة او ادعى بفقدان احدها عن قصد .
- د ـ قدم بياذات كاذبة اوادعاءات كاذبة سواء في داخل المملكة اوخارجها بقصد الحصول على بطاقة شخصية اودفتر عائلة لنفسه او نشخص اخر او وقع شهادة كاذبة لطالب الحصول على البطاقة او
   دفتر العائلة .
- و وقع عن آخر على البيانات التي تقدم لامين السجل بقصد الغش او التحال صفة الغير .
   يغاقب بالحيس مدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تتجاوز ثلاث سنوات او بغرامة لاتقل عن ماثة دينار ولا تتجاوز خسساية دينار او بكلتا العقويتين معا .

لمدير الاحوال للمدنية فرض كفالة مصدقة لدى كاتب العدل على كل من يطلب بدل مفقو د او تالف ليطاقته او دفتر عائله لأول مرة بمبلغ لايقل عن خمسة وعشرين دينارا ولا يزيد على مائة دينار . واذا فقد البطاقةاودفتر العائلة للمرة الثانية لايصرف له بطاقة اودفتر قبل دفع بدل.الكفالة

## المادة ٥٧ ـ لا يُعتى المحكمة ان تستعمل الاسباب المخففة التقديرية عند فر ضالعقو بة المنصوص عليها في المواد ٢ هو ٣٥ و ٤٥ الفصل المتاسع

المادة ٥٤ ٪ يعاقب كل من يخالف احكام المادة (٤١) بالحبس من شهر حتى ثلاثة اشهر أو بغر امة لا تقل عـــن

المادة ٥٥ .. يعاقب كل من يخالف ما ورد في المواد (٤٧ . ٤٩ . ٥٠ . ٥١) بغر امه لانقل عن خمسة وعشر بن دينارأ

المادة ٥٦ ــ كل مخالفة اخرى لاحكام هذا القانون ولم ير د نص عليها يعاقب مرتكبها بغرامة لا نقل عن عشر ةدنانير

#### ار ســو م

المادة ٥٨ ــ تستو في الرسوم حسب الجدول المدرج ادناه :

ولا تزيد على خمسة وعشرين دينارا

بطاقة شخصية	۰۰۰ فلس
دفتر عائلسة	۰۰۰ قلس
بدل تالـف	٥٠٠ فلس
بدل مفقسود	• • ۵ فلس
شهادة ميلاد	۲۵۰ قلس
شهـــادة زواج	۲۵۰ فلس
شهسادة طلاق	۲۵۰ فلس
شهـــادة وفاة	۲۵۰ فلس
صور القيد ايا كان نوعها	۲۵۰ فلس
صور الشهادات ايا كان نوعها	۲۵۰ فلس
	_

خمسة عشر دينارا ولا تزيدعلي الحمسين دينارا

## الفصل العاشر

## احكام ختاميسة

المادة ٥٩ . على كل رب اسرة عند نفاذ هذا القانون ان يتقدم الى المكتب الذي يقيم في دارته او المكتب الذي يرغب التسجيل فيه ببيانات عن الاحو ال المدنية الخاصة بافر اد اسرته خلال المواعيد وطبقا للتعلمات التي يحددها المدير على ان لا تقل المدة عن سنة أشهر

المادة ٦٠ – لمجلس للوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام القانون .

المادة ٦٦ ــ يلغي هذا القانون :ـــ

(١) قانون النفوس العبَّاني الصادر بتاريخ ١٣ اغسطس سنة ١٣٣٠ه.



(٢) قانون الاحوال المدنية رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦

(٣) اي تشريع اردني او فلسطيني سابق لل المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا التمان ن

المادة ٦٢ ـــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

1977/1/17

الحثين بطسلال

ـــوزراء ووزیر .فـــــــاع الرفاعي		التعمير ووزير الشؤون والعمــــل بالوكالــــة لى امين عمرو	الاجتماعسية و	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
وزيــــــر الـــز راعـــة عمر النابلسي	وزير الاوقاف والشؤون والمقسدسات الاسلام <sub>يس</sub> ة اسحق اللمرحان	وزيــــــد العــــــدل سالم مساعده	وزیـــــــــر السیاحة والآثــــــار شالب برکات	وزيـــــر الاشغال العامة احمدالشوبكي
وزيـــــر النقـــــــل	وزيــــــر التربيـــة والتعليم مضر بدران	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيـــر دولة للشؤون الخارجية زهير المفـــقي	وزيـــــر الصحــة افرادالكيلاني
ر ة الكريمالطراونة	المواصــــلات الداخليــــ	وزير دولة لشؤون الارض المحتسلة طاهرنشأت المصري		وزير الداخليــــة للشؤ البلديـــة والقر ويــــــ مروان الحمود

# نحى النسيق للفعل ملك والملك للفالانبرالهاتمية

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٥/٣/٦/٦ نأمر بوضع النظامين التاليين :—

١ \_ نظام الارصفة لمنطقة بلدية الاجفور لسنة ١٩٧٣ .

٧ ... نظام معدل لنظام بلدية الزرقاء لسنة ١٩٧٣ .

. 1974/1/0

أنحثين بطسلا

وزير الداخلية للشؤون وزيــــــر وزير دولة لشؤون وزيـــــر وزيــــر المناخليــــة اللهديـة والقرويـــة الاقتصاد الوطني الارض المتلـــة المراصــــلات الداخليـــــة مروان الحمود كامل ابو جابر طاهر نشأت المصري محيى الدين الحسيني احمد عبدالكريم الطراونه

John Control

## نظام رقم ( ۲۷) لسنة ۱۹۷۳

## نظام الارصفة لمنطقة بلدية الاجفور

صادر بالاستناد الى المادة ( ٤١ ) من قانون البلديات رقم ( ٢٩ ) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ – يسمى هذا النظام ( نظام الأرصفة لبلدية الاجفور لسنة ١٩٧٣ ) ويعمل به من تاريخ نشر ه في الجريدة

المادة ٢ – يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

مجلس بلدية الاجفور أو لجنة بلدية الاجفور . الجلس

رثيس المجلس.

مهندس البلدية أو مدير هندسة بلديات محافظة اربد ، المهندس

الشخص للسجـــل باسمه العقــــار أو الأرض وأي شريك فيهما وتشمل المالك

المعروف والمستأجر بمقتضى عقد ايجار مسجل وفي حالة غياب المالك أو تعذر

معرفة محل اقامته فيعتبر المالك الشخص الذي يتقســاضي بدل الايجار أو الذي يقبض ربع العقار أو الأرض أو عوائدها سواء لحسابه أم بصفته وكيلا ، كما 

تشمل وصيه أو وليه وكل من يقوم مقامه عرفاً أو قانوناً .

وتشمل الأبنية والأراضي الواقعة داخل حدود منطقة بلدية الاجفور ، العقارات

ذلك الجزء من الطـــريق أو الشارع المحصص من قبل المجلس للمارة ويقم بين حد الشارع المعد لسير السيارات والمركبات والأهلين وبين العقار المحادي له .

كل طريستن أو ممر أو ميسدان الجمهور حق استعاله والمرور فيه يقع ضمن الشارع

المادة ٣ ـ أ ـ ينشأ الرصيف وفقا للمواصفات التي يقرها المجلس على ضوء تقرير المهندس .

ب۔ یجب آن تتضمن للواصفات مقدار عرض الرصیف لکل شارع وعلوہ عسن مستوی سطسح الشارع وكيفية انشائه وللواد التي تستعمل في ذلك وسائر مو اصفائه .

المادة ٤ ــ لا يجوز لاي شخص ان ينشأ رصيفا او جزء منه محاذ لملكه الا بمقتضى تصريح صادر عن الرئيس وعلى ان يتقيد بالشروط والمواصفات المعدة لذلك .

المادة ٥ ــ عند فتح شارع ضمن منطقة البلدية يكلف اصحاب العقارات المحاذية للملك الشارع بيناء الاطاريف وانشاء الارصفة وتعبيدها بطول واجهة ملك كل مهم على محاذاة الشارع ه





المادة ٦ ـــــ أ ــــــ يجوز للرئيس اذا وجدان هنالك عقارا محاذيا للشارع لم ينشأ بمحاذاته رصيف او وجد ان الرصيف المنشأ نخالفــــــأ للشروط والمواصفات المعدة ان يرسل اشعارا خطيا الى مالكه يكلفه فيـــــه بانشاء الرصيف او تغييره وفتما للمو اصفات وذلك خلال المدة التي تعين بالاشعار .

 له يشرع المالك باقامة الرصيف خلال المدة المعينة بالاشعار يجوز المجلس أن يتم العمل بنفسه وتحصل من المالك المصاريف التي انفقتها البلدية في سبيل ذلك .

ج \_ اذا قام المالك بانشاء الرصيف المحاذي له وتبين للرئيس ان الرصيف مخالفا للمواصفات يجمسوز للمجلس ان يزيله ويقيمه بنفسه على ان تحصل من المالك نفقات ازالته واعادة بنائه بالطرق التي تحصل بها امو ال البلدية .

المادة ٧ – يتحمل المالكون كامل نفقات انشاء الرصيف او تعديله او تغييره حسب مضمون الاشعار المبلغ اليهم ، وفي حالة تخلفهم عن تنفيذ مضمون الاشعار وقيام المجلس بالعمل بنفسه يجوز تحصيل النفقات منهسم بالطريقة التي تحصل بها اموال البلدية مضافا اليها ٢٠٪ من قيمتها كبدل اشراف.

المادة ٨ \_ تعتبر الشهادة الصادرة عن المهندس حول مقدار النفقات التي تكيدها المجلس والواردة في المادتين (٧٠٦) من هذ النظام بينة قاطعة على ما ورد فيها .

المادة 9 – كل من يخالف هذا النظام يعاقب بالعقوبة المقررة بالمادة (٦٣) من قانون البلديات.

المادة ١٠ ـ يلغي اي نظام تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

## الفصل التباسع الاوزان والمقاييس والمكاييل

المادة ٥٢ – تعاين وتدمغ من قبل البلدية كافة قطع الاوزان والمقاييس والمكاييل للغايات التجارية ضمن منطقة البلدية .

المادة ٥٣هـ تحدد الاوزان والمقاييس والمكاييل المعتمدة كما يلي : ـــ

أ • المتر – لقياس الاطوال ويكون طوله طول المتر الدولي :

ب • الكيلو غرام ــ لتقدير الوزن وتكون زنته زنة الكيلو غرام الدولي .

اللتر ــ لكيل السعة وتكون سعته سعة اللتر الدولي النظامي.

المادة ٤٤هــ يستو في المجلس البلدي رسما سنويا عن دمغ او معاينة كل قطعة تستعمل للوزن او الكيل او القياس حسب

عن دمغ او معاينة كل قبان خاصا كان او عاما .

عن دمُعُ او معاينة كل قطعة من المقاييس والمكاييل . 1..

عن دمغ كل قطعة من الاوزان . ...

عن معاينة كل قطعة من الاوزان :

ويستوفى نفس الرسم من الباعة المتجولين .

نظام رقم (٦٨) لسنة ١٩٧٣

## نظام معدل لنظام بلدية الزرقاء

المادة 1 — يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام بلدية الزرقاء لسنة ١٩٧٣ ) ويقرأ مع النظام رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما بلي بالنظام الاصلي ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ – ١ – يلغى نص المادة ( ٥ ) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

يستوفي المجلس رسما سنويا لقاء استعمال مواقف المركبات العمومية حسب الفئات النالية وتحصل هذه الرسوم دفعة واحدة عند الترخيص .

أ ـــ اثنا عشر دينارا عن كل مركبه عمومية مستعمله لنقل الركاب والبضائم.

للشركات والمؤسسات والمحلات النجارية والمستعملة في نقل عمالها وموظفيها ومننو جاتها .

جــ ديناران عن كل دراجة نارية ذات صندوق خلفي وتستعمل لنقل البضائع .

د ــ نصف دينار عن الدر اجات النارية التي تستعمل للركوب الشخصي .

ه ــ مايتين وخمسين فلسا عن كل دراجه هو اثبيه .

المادة ٣ ــ تضاف الفقرة (ب) التالية الى المادة (٣٤) من النظام الاصلي باعتبار ما ورد فيها

ب- يستوفي مجلس بلدية الزرقاء رسما صنويا من اصحاب المحلات التجارية والمصانع والمعامل والمطاعم والمقاهي ودور السينما ودور السكن حسب الفثات التالية .\_\_

١ ) دينارا واحدا عن كل عـــــل تجاري او صاحب حرفه او مهنة ينطبق عليه قانون الحرف والصناعات وقانون رخص المهن المعمول بهماويحصل هذا الرسم دفعة واحدة عند الحصول على الرخصة او تجديدها بموجب القانونين المذكورين .

٢ ) دينارا واحدا عن كل وحدة سكنية .

٣ ) سبعة دنانير عن كل مصنع او معمل من الدرجتين الاولى والثانية .

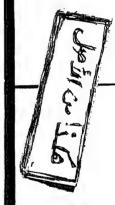
٤) خسة دنافير عن كل مصنع او معمل من الدرجات الاخرى.

ه ) خسة دنانير عن كل دار سينها .

؟ ) دينارا واحدًا وخسماية فلساً من المطاعم ومحلات بيسع الخضار والفواكه من الدرجسـتين

٧ ) دينارين عن كل ماحمة وعن كل محل لبيع الدجاج .

٨) تدفع الرسوم المبينة في الفقر ات (٧٠٦،٥،٤،٣) مع رسوم الترخيص في بداية كل عام . المادة ٤ ـ يصبح الفصل التاسم الوارد في النظامام الاصلي فصلا عاشرا ويعساد ترقيم للواد مجددا ويضاف الفصل



## نحق والسيق للفائل المعلكة للفالانبيراها تميه

بمقتضى المادة ٢٣ من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٥/٣/٦/٦ نأمر بوضع النظام الآتي بـ ...

نظام رقم ( ٦٩ )لسنة ١٩٧٣

## نظام ممدل لنظام اتهرف القضايا والاوراق القضائية

في المحاكم النظامية

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام اتلاف القضايا والاوراق القضائية في المحاكم النظامية ) ويقر أ مـــع النظام رقم ٢ لسنة ٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به مــــن تاريخ نشره في

المادة ٢ – تعدل المادة الرابعة من النظام الاصلي بالغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بما يلي : – 

ان لا تكون دعوى الحق الشخصى قد اقيمت تبعا للدعوى الجزائية .

 ٢) ان تفصل عن الدعوى الجزائية قبـــل اتلافها اوراق أية دعوى تكون مضمومة اليها و لا يتو افر فيها أي من سببي الاتلاف المذكورين .

الثقافسة والاعملام

عدنان ابو عوده

الاشغال العامية

احمد الشوبكي

وزيسر الانشاء والتعمير ووزيسر الشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة صبحي امين عرو

وزير دولة للشؤون

رثيس الوزراء ووزيسر الخارجيسة والسدفساع زيد الرفاعي وزيـــــر وزير الاوقاف والشؤون والقدسات الاسلاميـــة غالب بركات

محمد نوري شفيق

مروان الحمود كامل ابو جابر طاهرنشأت المصري عي الدين الحسيني احمد عبدالكريم الطراوله

15 mg to

نديم زرو

# نى الحسيق لللعل ملك الملكة لللالانبالهاثمية

عقتضي المادة ( ١١٤ ) من الدستور . وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/٦/٧ . نأمر بوضع النظام الآتي : ـــ

نظام رقم (۷۰) لسنة ۱۹۷۳

# نظام استئجار العقارات لمصالح الحكومة

صادر بالاستناد الىالمادة ( ١١٤ ) من الدستور

المادة ١ – يسمى هذا النظام ( نظام استئجار العقارات لمصالح الحكومة لسنة ١٩٧٣ ) ويعمل به من تاريخ نشر ه في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ – يكون للكلمات والعبارات المدونة ادناة المعاني المحصصة لها مالم تدل القرينة على خلاف ذلك .

دوائر الحكومــة : جميع الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة .

العقــــار : المال غير المنقول سواء اكان بناء او ارضا بدون بناء.

الحساكم الاداري: المحافظ او المتصرف.

اللجنة المركزيسة : اللجنة المشكلة من وكيل وزارة المالية رئيساووكيل وزارة الاشغال ووكيل إلو زارة

اللجنة الفرعيسة : اللجنة المشكلة من الحاكم الاداري رئيسا ومدير المالية ومدير الاشغال ومدير الصحة ومدير الدائرة ذات العلاقة أعضاء او من يقوم مقام هؤلاء المديرين ممن تختاره وزار اتهم

المادة ٣ ـــ اذا احتاجت دائرة حكومية الى استئجار عقار فعليها ان تتحرى عليه وتعينه وعلى وزير الدائرة ان يعسلم وزير المالية بالماك قبل ثلاثة اشهر على الاقل من تحقق الحاجة ويستثنى من ذلك الحالات الطارثةالمستعجلة وان يذكر بوضوح الأسباب الداعية الى استئجار ذلك العقـــار ، وان المحصصات لهذه الغاية متوفــــرة ولوزير المالية رفض الطلب اذا تبين انه لاتوجد حاجسةماسة لهذا الاستثجار؛ فاذا عادت الدائرة طالبة الاستثجار واصرت على ضرورة الاستئجار عندئذ يرفع الأمر الى رئيسَ الوزراء السـدي يكون قراره The transport of the first of t

المادة ٤ . نــ اذا وافق رئيس الوزراء أو وزير المالية على طلب الاستئجار يحال الطلب الى اللجنة الفرغية.

المادة ٥ – تقوم اللجنة الفرعية لدى تسلمها طلب الاستشجار بمعاينة العقار والمفاوضة على تحديدبدل ايجاره ومسدة الايجار والاصلاحات والاضافات وكل ما ترنأه مناسبها بضناية الاستفجارنا ويبذء أبانة وزينا والراء أنشأنا

المادة ٦ ــ بعد ان تقرر اللجنة الفرعية الاستثجار او عدمه ترفع قرارها الى اللجنة المركزية التي أـــــا الحق بتصديق قرار اللجنة الفرعية او رفضه او اعادته اليها بناء على اسباب معينة .

المادة ٧ – اذا صدقت اللجنة المركزية قرار اللجنة الفرعية المتضمن استئجار العقار المطلو ب ترسل صورة عن هذا الفرار الى الوزارة المختصة لتنظيم عقد الإيجار بين المؤجر والحكومة ويكون الوزير المختص او من ينبه عنه الفريق المستأجر بالنياية عن الحكومة وفقا الشروط التي يتضمنها قرار اللجنة الفرهية المصادق عليه من قبل اللجنة الركزية وعلى الوزير المختص او من يفوضه ان يستلم العقارالوجر وينظم كشفا بين حالة العقار وقت الاستلام يوقع من المؤجر ، وكل اشفال للعقار قبل ذلك يقع على مسؤولية المالك اذا سمح به ولا يحق له المطالبة بالاجور عن الفترة التي تمر قبسل التسليم الرسمي .

لمادة ٨ ــ اذا اشغل العقار طبقا لأحكام المادة (٧) من هذا النظام فيدفع للمؤجر ٩٠٪ من بدل الايجار بعد اشغال البناء مباشرة ويدفع الرصيد في الشهر الأخير من السنة المالية ضمانا لقيام المؤجر بالنزامانه بموجب العقد شريطة ان يقوم مالك العقار بتأمينه حسب الاصول لدى مؤسسة التأمين الاردنية .

المادة ٩ – اذا رغبت ايةدائرة في اجراء اية تعديلات اواصلاحات او اضافات على العقار المستأجر وترتب على ذلك زيادة في بدل الايجار او في حالة ما اذا رغبت باستبدائه كايا بعقار آخر فتطبق احكام المواد السابقة كما هو الشأن في استشجار عقار للمرة الاولى .

المادة ١٠ ـ تتخذ اللجنتان الفرعية والمركزية قراراتهما بالاجماع او بالاكثرية.

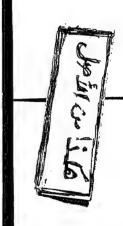
المادة ١١– لا يجوز ان تتجاوز مدة الإيمار المتعاقد عليها سنة مالية واحدة تنتهي بانتهاء السنة المالية ويجب تجديد عقو د الايمار في بداية كل سنة مالية عند الاستمرار في اشغال للأجور .

المادة ١٣– يعتبر توقيع للماك او من بمثله قانونيا على العقد موافقة على اقتطاع كافة الضر الب والرسوم المتحققةعلى العقار من بدل الايجار ويجب في كل الاحوال ان يوقع العقد من المالك الحقيقي لعقار او من بمثله قانونيا.

المادة ١٣– على وذير الدائرة المعنية ان ينتدب موظفا من دائرته يقوم بتنظيم تقرير بيبين فيه حالة البناء حين الاخلاء بالنسبة لشروط العقد مسع بيان ما اذا كان هنالك فواقص تستوجسب الاصلاح او التعويض عنهــــا ونوعها وقيمة تكاليفها.

المادة ١٤- يعين وزير المالية احد موظفي وزارة المالية سكرتيرا للجنة المركزية المنصوص عليها في هذا النظام تكون مهمنة تنظيم قرارات اللجنسة وحفظ قبودها ومعاملاتها ويكون سكوتير. اللجنة الفرصية لهذه الغاية احد موظفي المحافظة او المنصرفية الذي يعينه المحافظ او المتصرف :

المادة ١٥ – لوزير المالية وضع التعلمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام



المادة ١٦ ــ يلغى النظام رقم ( ١٦ ) لسنة ١٩٦١ وجميع تعديلانه او اية انظمةاخرى تتعارض مع احكام هذا النظام.

امحتين بطيسلال

1947/7/4

رتيسس السسوزراء ووزير وزير الانشاء والتعمير ووزير الشؤون الخارجية والدنسساع الاجتماعيــة والعمـــل بالوكالــة الثقافة والاعسلام زيد الرفاعي صبحي أمن عمرو عدنان ابو عودة وزير والاوقاف والشؤون الأشغيال العامية والمقدسات الاسلامية السياحة والآثار عر النابلسي اسحق الفرحان غالب بركات احمد الشو بكي للشؤون الحارجيسة مضر بدران] محمد نوري شفيق زهير المفتى فؤاد الكيلاني وزير الداخلية للشؤون وزي\_\_\_\_ الاقتصاد الوطسني البلدية والقروية طاهر نشأت المصري عي الدين الحسبي احمد عبد الكريم الطراولة مروان الحمود

# نحى السيق لللعلق للمستلف الملكة لفالانبه الحاشمير

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥ وبناء على ماقر ره مجلس الوزراء بتاريخ ٢/١٠/٦/١٩ نأمر بوضع الانظمة التالية :\_\_

١ – نظام بلدية سحم لسنة ١٩٧٣ .

٢ – نظام معدل لنظام بلدية الرصيفة لسنة ١٩٧٣

٣ -رأ نظام رخص البناء لبلدية الرصيفة لسنة ١٩٧٣

## 1947/7/1.

## الحثين بطسلال

رثيـــس الـــــــوزراء ووزير الخارجيــة والدفــــــــــاع	نشاء والتعمير ووزير الشؤون سِسة والعمـــل بالوكالمـــة صبحي اهين عمرو	Para.	وزيـــــــر الثقافة والاعــــلام عدلان ابو عودة
زيدالرفاعي الاوقاف والشؤون وزيــــــر مات الاسلاميـــة الزراعـــــة محق الفوحان عمر النابلسي	وذیــــر وزیر المـــــدل والمد،	وزیــــــــر السیاحة والآثار <b>غالب</b> ب <b>رکات</b>	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
زيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيـــــر و الماليـــــة الآ	وزيسسر دولسة للشؤون الخارجية زهير المفتي	فؤاد الكيلاني
سر وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير دولة لشؤون وزيـــــ	وزيـــــر الاقتصاد الوطني	وزير الداخلية للشؤون البلديــــةوالقروية هووان الحمود

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام بلدية سحم لسنة ١٩٧٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نظام رقم (٧١) لسنة ١٩٧٣ نظام بلدية سحم

صادر بمقتضى المادة ( ٤١ ) من قانون البلديات رقم ( ٢٩ ) لسنة ١٩٥٥ والمادة ( ٦٧ ) من قانون تنظيم المدن

المادة ٢ ــ يكون للالفاظ والعبارات التالية المعاني المخصصة لها أدناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك.

مجلس بلدية سحم أو لجنة بلدية سحم :

والقرى رقم ( ٧٩ ) لسنة ١٩٣٦ .

رئيس البلدية رئيس بلدية سحم او الشخص الذي يملك صلاحية القيام بمهام منصبه .

المنطقة البلدية المنطقة الواقعة ضمن حدود منطقة بلدية سحم.

بناء أو بناية ﴿ كِمَا عَرَفْتَ فِي قَانُونَ تَنظِم المدن والقرى والأبنية رقم ( ٧٩ ) لسنة ١٩٦٦ .

أي مالك كما عرف في قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ( ٧٩ ) لسنة ١٩٦٦ .

شارع اوطريق عام كما عرف بقائون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ .

انشاء الشارع تخطيط الشارع وفتحه وبناء جدرانه وتعبثة الجور الموجودة فيه وتسوية سطحه ورصفه وحفر الحنادق لتصريف مياهه السطحية والاشغال اللازمة لجعل الشارع متساويسياً مع الجدران الواقية وجدران الحسندود والقيام بأيسة أشغال في الملك المتاخم للشارع تعتبر ضرورية لانشائه أو صيانته .

الأبنية والأراضي على اختلاف وجوه استعالما مسورة كانت أم غير مسورة مسكونة أو خالية مبنياً عليها أو غير مبني .

الساكن في البنايه بالفعل وتشمل المستأجر الفرعى .

ذلك الجزء من الطريق الذي يقع بين حد الشارع العسد لسير السيارات والعربات او مرور الأهلين وبين الملك الذي يحاذيه -

أيساحه تقع داخل جدود منطقة البلدية احتفظ بها كساحة بموجب مشروع تنظيم معمول يه او يوضع موضع العمل فيم بعد .

المرافق العامه كما عرفت في قانون الصحة لعام ١٩٧١ .

حِثْةُ الحِيوَ إِنَّ المَدْيُوحِ وتشمَلُ أَي جُزَّءَ مُنَّهَا .

كُلُّ مِحْلُ أَوْ مُكَانَ مُسِاحٍ للجَمْهُورِ دَحُولُهُ أَوْ الرَّجُودُ فَيهِ وَاسْتِعَالُهُ بِصُورَة عاديسة أو عرضاً كَأَمَاكُنْ العبَادةُ وَالْمَسَارِحُوالسِّينَا وَالقَاعَاتُ الْعَامَةُ وَالْمَنَاحِفُ وَالمَنْزُ هات والطرق والإما على أذلك من الأماكن الخصفة غليه العايات الدرتيان تاريانا مدايانا مدونا



## الفصل الثاني

## فتح الشوارع وصيانتها وانشاء الارصفة

- لمادة ٦ ... يعتبر اصحاب الاملاك الواقعة صمن منطقة البلديسة عند فنح الشوارع ( لأول مرة ) مكافين بدفع قسم من نفقات تعبيده وتزفيتة اذا كان متاخما لأملاكهم بغض النظر عن عَرض الشارع وتحصل هذه النفقات من اصحاب الاملاك الواقعة على جانبي الشارع بنسبة واجهة املاك كل منهم على امتداده :
- المادة ٧ للمجلس ان يعين نسبة ما يصيب اصحاب الاملاك من هذه النفقات على ان لا تريد عن النصف وتحصل عند الانتهاء من فتح الشارع بنفس الطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .
- المادة ٨ \_ يسري حكم المادة السابقة عند اقامة الجدران الواقية او ترميمها او تغييرها او هذمها وعلى الاشغــــال التي تجري في الملك المتاخم للشارع اذا كانت لازمة لأنشائه .
- المادة ٩ اذا لحق بشارع او بأي قسم منه ضرر طاريء بسبب حفر اجري في ارض متاخمة فللمجلس ان يبلسخ مالك الارض او المسؤول عن القيام بالحفر احطارا يكلفه فيه باصلاح الضرر الذي لحق بالشارع خلال مدة معقولة واذا تخلف عن القيام بما اخطر به جاز الممجلس اصلاح الضرر على نقفة المالك ويكون قرار المجلس بتقدير هذه النفقات قطعما
- للادة ١٠ ــ يجوز للمجلس ان يسمي او يعيد تسمية اي شارع من الشوارع الواقعة ضمـــن منطقة البلدية وان يضع لوحات باسم ذلك الشارع على الجهة الحارجيــة من اي ملك مجاور له وبالصـــورة التي يرها مناسبة وللمجلس الحق بازالة اي لوحة من لوحات اسماء الشوارع وضعت دون اذن منه .
- المادة ١١ عند فتح شارع او طريق ضمن منطقة البلدية يعتبر صاحب الملك الذي ملكه يحاذى ذلك الشارع او تلك الطريق مكلفا لأول مره بانشاء الرصيف المحاذي لملكه بطول واجهة ذلك الملك وبناء حجارة الأطاريف التي تفصله عن الشارع وتعبيد هذا الرصيف وترفيتهاو تبليطه بحسب شروطومو اصفات البلدية على نفقته الحَّاصة واذا تَخلف المَّالك عن القيام بالعمل المطلوب خلال مدة (٣٠) يومسا من تاريخ التبليغ تقوم البلديةبالعمل على نفقته وتحصيل النفقات منه بالطرق الفانونية مضافا البها نسبة ١٠٪نفقات ادارة واشر اف ويكون قرار رئيس البلدية بمقدار النفقات قطعيا ٪
  - المادة ١٢ يعتبر محالفا لاحكام هذا الفصل كل من :
  - أ بنى او انشأ أو أقام حائطا او سياجا او عمودا او اي عائن في أي شارع .
    - ب عطل او أعاق أي مصرف او قناة ضمن حدود منطقة البلدية .
    - ج ـــ وضع أي مادة في شارع على نحو يعطل او يعيق حركة المرور .
      - د حفر حفرة أو أخدودا في أي شارع .
        - المادة ١٣ ـــ أ ـــ لا يحق لاي شخص :
      - ١ ان يضم اشياء او مادة من مواد البناء في أي شارع .
- ٢ ــ ان يحدث حفرة او أي أخدود فيه الا بعد الحصول على تصريح خطي من المجلس متضمنا الشر وط الواجب مر اعاتها والاجتباطات المتوجب اتخاذها درءا للأخطار وتأمينا لسلامة المرور .
- ب ــ يجوز للمجلس ان يسمح خطيا باقامة انشاءات مؤقنة ابان الأعياد والاحتفالات على ان رّ ال عند طلب المحلس

المكرهةالعامة كما عرفت في قانون الصمحة العامة لسنة ١٩٧١ .

كل شخص يعهد له المجلس بمهمة مراقبة الشوارع والانشاءات والأبنية والملاهي أو

أي طبيب أو مفتش أو مأمور تابع لوزارة الصحة أو مراقب شؤون صحية او مهندس صحة تابع للمجلس أو أي موظف آخر يعينه المجلس للقبام بالمهام التسحية .

معتمد البلدية ﴿ أَي مُوظَفَ مَن مُوظِّفِي المُجلس يناط به القيام بأي عمل تنفيذًا لأحكام هذا النظام .

كل شخص يتعهد جباية رسوم البلدية .

اللوحة للوضوعة او المعلقة بقصد التعريف او التنبيه او لفت النظر لأية مقاصد شخصية

عربة نقسل : أي عربة يد او عجلة او أية وسيلة اخرى من وسائســل التقســل التي تسير بالقوة الميكانيكية وتستعمل في نقل السلع .

اعمـــاد : ذات المنى المخصص لحسا في قانسون تنظيم المسدن والقرى والأبنيسة رقم ٧٩

بالع منجول : كل شخص بييع او يعرض البيع اي بضاعة او سلع اومو اد تجارية او يتعاطى حرقة يدوية او يعرض مصنوعاته اليدوية في أي شارع أو مكان ومحل عام دون ان يكون

## الفصل الاول

## الأبنيسة المتسداعيسة

المادة ٣ ـــ للمجلس أن يقوم بترميم وتغيير وهدم أي بناء منعاً لانهياره .

المادة ٤ – المعجلس أن يمنع اشغال أي بنساء غير صالح السكن لل أن يعساد بناءه أو يجري ترميمه بصورة بجعله

المادة ٥ ــ أ ـــ اذا ظهر المجلس بناء على تقرير من مهندس البلدية أو المراقب أو مأمور الصحة أو لجنة الأبنية ان أي بناء أو شارع أو عقسار يشكل خطراً أو ضرراً أو يحتمل أن يشكل خطراً أو ضرراً على سلامة الجمهور أو أموالهم أو على الساكنين فيه فله أن يوجه اخطاراً خطياً للمالك ينذره فيه بلز وم هدمه كلياً أو جزئياً أو ترميمه أو تسبيجه أو دعمه خلال مدة معقولة يعينها في الاخطار .

ب – اذا تخلف المالك عن تتفيد مضمون الاشطــــار أو اذا لم يعر عليه او تعلر تبليغه يقوم المجلس بمــــا يراه مناصبا على أن تستوفى النفقات من المالك وتحصل بالطريقة التي تجيى بها أمو ال البلدية بالإضافة الَّى ( ١٠٪ ) مَهَا مَقَابَلُ أَجُورِ الاشراف ويكون قرَّ ارْ تَقْدِيرِ هَلَمُ الثَّفَاتِ قطعياً .

ح – لغايات تطبيق هذه المادة يخرج من تعريف كلمة مالك مستأجر البيئاء



## الفصل الثالث

## منع المكاره الصحية والاضرار العامة

المادة ١٤٪ أ .. يُعظر على أي شخص أن يقوم بنفسه أو أن يسمح لأحد افر اد عائلته بأن يطرح او يضم أية أقذار او نفايات او مواد كرية في أي شارع او ساحة .

ب ــ أن يترك حيوانا في الشارع او يربطه فيه او يدعه هائما على وجهه .

ب أن يضع او يترك مواد او أشياء اخرى في أي شارع او ان يسمح بوضعها او تركها او بروزها
على وجه يتعارض مع سلامة حركة السير دون ان يخصل على تصريح خطي من الحباس او ان يسمح
باستمرار هذه المكرهة زيادة عن المدة المحددة بالتصريح .

المادة ١٥- ايفاء للغايات المقصودة من هذا الفصل من النظام تعتبر الأمور التالية اضر ارا : ـــ

أ – كل عقار يكون استعماله حسب تقرير طبيب الصحة ضارا أو يحتمل ان يكون ضارا بالصحة .

 ب – کل برکة ار حضرة او مصرف او بجری او مرحاض او مستمراح او مبولة او زریبة او عربشة أو کوخ او صناحق قمامة او ساحة بری مأمور الصحة انها علی حالة من القلمارة بحیث یحتمل ان تشکل ضررا بالصحة.

ح كل كومة مهما كان نوعها موضوعة في أي بناء او ازاءه اذا كانت تسبب رطوبة بتلك البنايـــة
 او تعوق مجرى مباه المطر او تساعد بأي شكل على تجمع الفاذورات او احداث الأضرا او .

د - كل جورة لم تنشأ بشكل فني أو كل منفذ تفتيش تنفذ منه المياه وغير مجهزة بغطاء حديدي محكم .
 المادة ١٦- لمأمور الصحة من أجل الفيام بواجانه صلاحية الدخول الى أي عقار خلال ساعات النهسار وله انخساذ

الاجراءات الفسر ورية الكشف على مواقع الفسر ر . المادة ١٧ – يجوز للمجلس بناء على تقرير مأمور الصحة قبل احالة المالك الممحاكمة أن يشعره بلزوم ازالة المكرهسة خلال المدة التي بعينها وعلى الوجه الذي يعينه وان تخلف عن ذلك جاز للمجلس أن يزيل المكر مة على نفقة

المالك وتحصل التكاليف منه ويكون قرار المجلس بتقدير الفقات قطعياً . المادة ١٨ – يترتب على مالك أي بناء أو عمل تجاري أو مطعم أن يحتفظ بمسكنه أو عمله بوعاء ملائم لحفظ التفايات على أن يكون مصوعاً من الصاح وذو فطلساء محكم ويوضع الوعاء في مكان مناسب قريب من متناول عمال التنظمات

ألمادة ١٩ – يستوفي المجلس رسماً سنوياً مقابل جمع النفايات حسب الفئات التالية :

دينار	فلس	
111	4	عن کل محل تجاري
9.11	4	عن كل وحدة سكن
4.4	111	عن كل مطعم
5.7444	14.4	عن كل محل حرفة أو صنعة متوسطة
444.	• • •	عن كل حظيرة للحيوانات
1.1444	۳.,	عن كل حظيرة للدواجن
Y	***	عن كل منجرة أو محددة

## الفصل الرابع المسلخ والذبائح

المادة ٢٠ ــ يخظر ذبح المواشي ضمن منطقة البلدية بقصد النجارة الا في المسلخ للعد لذلك .

المادة ٢١ ... أ ... يستو في المجلس الرسوم التالية عن الحيوانات التي تذبح في مسلخ البلدية :

فلسآ

عن كل رأس من الضأن أو الماعز كبيراً أو صغيراً

عن كل رأس من الابل أو البقر كبيراً أو صغيراً . • •

ب 🗕 لا يسمح بنقل الذبائح من المسلخ الا بعد دفع الرسوم المفروضة بموجب المادة السابقة .

ج \_ في حالة عدم وجود مسلخ للبلدية أو مكان معد لللبح يستو في المجلس الرسوم التالية :

لس دينا<u>ر</u>

الهادة ٢٢ ـ يستو في المجلس عن كل كيلو غرام من اللحوم التي ترد الى منطقة البلدية بقصد البيع مبلغ عشرين فلسا كر سم معاينة اذا لم تكن مشمولة بأحكام المادة ( ٢٠ ) من هذا النظام .

المادة ٢٣ – تدفع رسوم المعاينة بموجب المادة السابقة عن اللحوم الطازجة الواردة لمنطقة االمدية بعد ثبوت صلاحيتها للاستهلاك

المادة ٢٤ ــ يستوفي المجلس الرسوم التالية من صاحب الحيوان النافق اذا تولى عمال البلدية التخلص منه :

فلسآ

عن جيفة كل رأس من البقر أو الابل أو الخيل أو الحمير أو البغال ٥٠٠

عن جيفة كل رأس من الضأن أو الماعز أو الكلاب أو القطط ٢٥٠

الفصل الخامس

الأسواق العامة

المادة ٢٥ -- تنشأ في بلدية سحم الأسواق لبيع الفواكه والحضار وسلع البقالة في الأماكن المخصصة لهذه الغاية وكالملك تخصص مواقع لبيع المواشي والحيوانات بقر ار من المجلس البلدي .

المادة ٢٦ ــ لا يجوز لأي شخص غير مرخص أن يبيع أو يعرض للبيع بالجملة والمفرق أي فاكهة أو خضار أو سلع بقالة ضمن منطقة البادية الا في الموقع المخصص لللك .

المادة ٢٧ ـــ يحظر على أي شخص أن يضع بسطة أو مظلة: خشية في مكان عام أو بشارع عام ضمن منطقة البلدية الا بعد الحصول على رخصة من المجلس .



## الفصل السابع

## المجاري والحفر الامتصاصة

المادة ٣٦ ٪ لا يحق لأي شخص حفر جورة امتصاصية ضمن منطقة البلدية الا بعد الحصول على ترخيص من المجلس

المادة ٣٧٪ لا يجوز اعطاء مثل هذا الترخيص الا بعد ان يقدم الطالب مخططا تفصيليا بيين فيه حجم تلك الحقر ةوطول ابعادها وجسيع الانشاءات المكملة لها والمواد التي تبني منها .

المادة ٣٨ .. للمجلس رفض اعطاء التصريح ان كان المكان المنوى اجراء تلك الانشاءات فيه غير مناسب لمثل هذه الغاية او يحتمل ان يؤدي الى اضرار بالغير ويتعارض مع مشروع قائم او سيقام في تلك المنطقة .

المادة ٣٩ ... يكون لكل جورة امتصاصية منهل ذو غطاء حديدي محكم ومتين .

## « الفصل الثــامن »

#### رخص البنساء

المادة ٤١ - يستنى من احكام هذا الفصل اي بناء يراد اقامته لمدة لانتجاوز السنة شريطة الحصول على ترخيص خطي من المجلس على ان يتعهد فيه المالك بازالة البناء خلال السنة مالم تطلب المصاحة خلاف ذلك .

المادة ٤٢ ـــ المجلس عند ترخيص البناء ان بحدد الطابع العام للواجهات العمومية على الشوارع من أجــــل الانسجام المعماري

الماده ٤٣ ... للمجلس ان يحدد خط البناء واستقامته في الشو ارع الرئيسية المناطق السكنيه أو التجارية

المادة ٤٤ ... تشمل اعمال البناء التي تحتاج الى ترخيص الأمور التالية : ـــ

أ ... اقامة بناء بما في ذلك البناء الاضافي كالكر اجات والاسوار وغيرها .

ب - عمل أية اضافات أو تغييرات في البناء القائم .

ح ... هدم البناء .

د - أعمال الحفر والطمم .

المادة ه £ . . أ .. لا يجو ز اقامة اي بناء أو دعمه ان كان آبلا للسقوط او احداث أبه اضافات خارجية عليـــه او تغيير ات جو هرية في أي بناء ما لم يكن ذلك وفق تر خيص صادر عن المجلس .

ب – لايصدر الترخيص ما لمتكن التصاميم صادرة عن مهندس أو مجاز في الهندسة .

ج - يقدم طلب الترخيص للمجلس ويذكر فيه اسم المهندس او المجاز الذي وضع النصاميم وعليهما ان
 يقدما للمجلس مايل : --

مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ عَلَمُ مِنْ اللَّهُ عَلَى عَلَى إِنَّالُ عَلَى مِنْ ١١٠ مِنْ اللَّهِ اللَّه اللَّه الله اللَّه اللَّا اللَّه اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّل

المادة ٢٨ ــ يستوفي للجلس البلدي رسماً سنوياً عن دمغة ومعاينة الأوزان مبلغ ( ٢٥٠ ) فلساً . ويستوفي نفسر الرسم من الباعة المتجولين .

المادة ٢٩ ــ. يستوفي المجلس من البائع مباشرة أو بواسطة ملتزم رسماً على الحضار والفواكه والبطاطا والبصل التي رد منطقة البلدية وتصدر منها على الشكل التالي : \_\_

> ا) عن كل طن بطيخ أو رمان <u>فلس</u> <u>دينار</u> ۱) عن كل طن بطيخ أو رمان

٢) عن كل سحارة من الفواكه أو الحضار يزيد وزنها عن ١٠كنم ١٥٠
 ٣) عن كل طن من النصا.

ه) عن کل (۱۰) کغم زیت

المادة ٣٠ ــ يستوفي للجلس عن كل ما يرد الى منطقة البلدية ويصدر منها بقصد النجارة اما مباشرة او بواسطة ملغزم على الشكل التالي :

> فلس ١) عن كل طن من الحبوب أو الدقيق ٢٪ من قيمة البيع

> ٢) عن كل شوال من الفحم أو الكلس أو الحطب

٣) عن كل طن من الحطب <sup>1</sup>
 ٤) عن كل سيارة تين أو جفت

المادة ٣١ ـ يستوفي للجلس من البائع اما مباشرة أو بواسطة ملتزم الرسوم التالية من ثمن المواشي التي تبـــاع ضمن

ا) عن كل رأس من الضأن أو الماعز الم

٢) عن كل رأس من الابل أو الخيل وغيره

المادة ٣٧ – كل من باع أي سلمة من للو اد المدرجة في المواد ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ من هذا النظام أو ساعد على بيمهاخلاناً لأحكام هذه المواد يعتبر انه خالف أحكام هذا النظام .

## القصل السادس

#### تجميل المدينة

المادة ٣٤ ــ يجوز المجلس ان يكلف مالك أي ساحة أو عرصة واتعتين على شارع بناه سور على ارتفاع معين حول الساحة أو العرصة واذا لم يقم بالملك فللمجلس انشاؤه على نفقة المالك وتستوق النفقات بالطريقـــة التي تحصل بما أموال البلدية مضافاً البها ١٠٪ كبدل اشراف ،

المادة ٣٥ ــ يحظز أثلاث أو التعبب باتلاف أو قطع أو الحاق ضمرر بالأزهار أو أي نبات أو شجر زينة أو أشمجار حرجية بأي وجه من الوجوه ضمن منطقة البلدية المكافئ س الأجل

٧ ) مخططات للمسطحات والمقاطع والواجهات لكل طابق بمقياس لا يقل عن (١ /١٠٠)و تفاصيل

٣ ) مخططات تبين خطوط المجاري والحفر وأقسامها وأقيستها وانحداراتها وطرق تهربتها ٤) أية معلو مات اخرى يطلبها المجلس.

د \_ بحق للمجلس اصدار ترخيص لابنية لا تزيد مساحتها عن (٥٤) م٢ بموجب كر وكبي بمقياس رسم لا يقل عن ١٠٠/١ واية اضافات زيادة على هذه المساحة يقتضي تقديم المخططات اللازمة لها وفقاً "

هـ بجوز المجلس ان يشترط عند منح رخصة البناء عمل ملجأ خاص في ذلك البناء اذا رأى ذلك ضروريا.

المادة ٤٦ – على كل من ينوي القيام بأعمال البناء ان يبرز عند الطلب سندات الملكية او ما يثبت ملكيته لملارض التي سيقام عليها مشروعة .

المادة ٤٧ — على طالب الترخيص ان يقدم الى المجلس المخططات المطلوبة على ثلاث نسخ ، تعاد نسخة منها اليه بعد التدقيق والترخيص

المادة ٤٨.. يترتب على المحلس ان يصدر قر اراً بشأن قبول الترخيص أو رفضه او تعديله خلال ثلاثين يومامن تاريخ استلام الطلب ويجري تبليغه بالطريقة التي يراها المحلس مناسبة .

المادة ٤٩ ـــ اذا انقضت المدة المشار اليها دون ان يصدر المحلس قر ار بشأن طلب الترخيص فيعتبر ذلك رفضاً منه.

المادة ٥٠– ١ ) لا يصدر الترخيص ما لم يكن الطالب قد دفع الرسوم المقررة .

٢) يعمل بالترخيص لمدة سنة وإذا لم يباشر في البناء خلال هذه المدة يصبح الترخيص لاغياً.

٣ ) يحق للمجلس تجديد ترخيص البناء الذي لم يباشر به خلال مدة الترخيص بعد استيفاءالر سوم المقررة.

المادة ٥١ – لطالب البرخيص ان يستأنف قرار المحلس بالرفض الى لجنة تنظيم المدن اللوائية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه وفي حالة عدم التبليغ خلال خمسة و اربعين (٥٠) يوما من تاريخ تقديم الطلب ويكون

المادة ٥٢ - اذا اقتنع المحلس في اي وقت بعد صدور الترخيص انه اعطى نتيجة لبيانات او محططات غير صحيحاً يجوز له الغاؤه وتعتبر جميع الاعمال التي تمت قبل ذلك غير موخصة ويجوز الطالب أن يلتمس من المجلس اعادة النظر في قرار الالغاء خلال شهر واحد من تبليغه ويكون قر ار المجلس في هذا الشأن قطعيا .

المادة ٥٣ــ يترتب على المحلس عند قيام احد الاشخاص باعمال بناء تحالفة لشروط الترخيص أن مخطـــر الشخص المذكور باشعار خطى يتضمن : ــ

أ ــ التوقف عن اعمال السناء

ب ـــ ان يحضر باللمات أو بواسطة تمثل في اليوم والوقت والمكان المحدين في الاشعار للاعتراض على الاخطار لعدم ازالة البناء موضوع المخالفة او اي جزء منه .

المادة ٥٤ ـ بجب ان تكون مواد البناء جيدةومطابقة للمواصفات التي يقروها المجلس ضهاناً لمتانة البناء وسلامةالسكان.

المادة ٥٥ المنجلد إن نجري الكشف على موقع البناء بدون اشعار مسبق :

١ ) قدا الم افقة على طلب الترخيص

٢ ) خلال القيام بأنمال البناء .

٣ ) في غضم ن السوعين من تاريخ استلام الاشعار باتمام البناء.

إذا لم يقدم اشعار بانتهاء البناء فيحق للمهندس اجراء الكشف عليه ورفع تواصيه للمجلس.

المادة ٥٦ ٪ بكون المشرف على اعمال البناء مسؤولا عن كل تغيير في مخطط البناء تجاه المحلس او المهندس .

المادة ٥٧ ٪ ) إذا أقتنم المحلس بوقوع غالفة لاحكام هذا الفصل فله أن يطلب أيقاف المحالف عن أعمال البناء باشعار خطى والقيام بعمليات الحفر او الكسر او الهدم التي يراها ضرورية .

٢ ) اذا لم تكشف عمليات الحفر والكسر عن مخالفة ما ترتب على المحلس التعويض.

نلادة ۵۸ ـ كل غرفة ( عدا ما يستعمل عادة كمخازن ) بجب ان تجهيز باناره وتهوية طبيعيتين بواسطة فتحة او اكثر بالجدر ان الخارجية على ان لايقل مجموع مساحتها عن ثمانية في المائه من مساحة ارض الغر فةنسمح بمرور الهواء ويجب الا يقل مجموع مساحة الفتحات عن متر مربع في الغرفة الواحدة :

المادة ٥٩ ـ بجب ان لا يزيد بروز الشرفة على الشارع العام على متر والا يتجاوز عرضها واجهة البناء .

المادة ٦٠... خِظر احداث بروز او شرفات على أي مدخل او ممر او شارع لا يزيد عرضه على ستة امتار .

للادة ٦١-.. يخظر احداث بروز على الشوارع التي لا يزيد عرضها على عشرة امتار

المادة ٦٢ ... يسمح بتلاصق الابنية الواقعة على الشوارع التجارية .

المادة ٦٣ ــ أ . تستوفي رسوم ترخيص الابنية بالنسب التالية :-

عن كل متر مربع واحد من بناء المساكن عن كل متر مربع واحد من البناء النجاري عن كل متر مربع واحد من البلكونات (الشرفات) ... عن كل متر مربع واحد من البروز ٥٪ من رسم الرخصة كرسم اشغال الارصفة 10. رسم تسجيل الرخصة رسم كشف وتخطيط الموقع

٣٠/ من رمسم الرخصة كرسم لتجايدها بعاء مرور

سنة على صدورها .

٥٠٪ من رسم الرخصة كتأمين

عن احداث اي تغييرات في بناء قائم عن كل متر طولي للأسوار التي لا يريب. ارتفاعها

رسم حفر بئر ماء ارتوازي رسم حفر بئر مياه جمع للشرب او حاووز

الحد الادني ارسم الرخصة

ب ــ يجوز للمجلس ان يعلى العقارات التي تستعمل لغايات دينية او خيرية من الرسوم الانشائيـــة المقررة كلياً أو جزائياً .

## الفصل التاسع

المادة ٦٤-. يكون للألفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا الفصل المعاني المحصصة لما فيما يلي :

الشخص للزود بالمياه وفق احكام هذا النظام

ذلك الجزءمن الانبوب المعد لتزويد المياه من الانبوب الرئيسي الي الاماكن انبوب التوزيع : •

المزودة بها والواقع بين الانبوب الرئيسي وعداد المشترك والذي يخضع لقوة الضغط من الانبوب الرئيسي .

الأنبوب الواقع بعد عسداد المياه والمعد لتزويد المشترك بالماء ويكسون ملكأ انبوب التوريد

الانابيب والحنفيات والمحابس والصهامات والعسدادات ومستودعات الميساه اجهزة الماه

والاجهزة المائلة الاخرى التي لها علاقة بتزويد الماه الأنبوب الرئيسي : الانبوب الذي مده المجلس لتوزيع الميساه بصورة عامسة وليس للمستهلكين

كأفراد ويشمل اي جهاز مستعمل مع ذلك الأنبوب

المادة ٦٥ ــ المحلس مسؤول عن ترويد المياه لجميع المشتركين ضمن منطقة البلدية ·

المادة ٦٦– نقدم جميع الطلبات المتعلقة بوصل او قطع المياه او رفع العداد او كل ما يحت بصلة الى شبكة المياه من صاحب الملك او نائبه الى الرئيس على النموذج المقرر بعد الموافقة على الطلب . ودفع مبلغ مايتان وخمسو ن

المادة ٦٧- يستوفي مبلغ دينار اردني كرسم تأسيس ودينار آخر بدل تأمين وفي حالة تقصير المشترك عن تسديد اثمان المياه المطلوبة منه يقتطع المبلغ المستحق عليه من مبلغ التأمين ويرد الباقي واذا لم يكف مبلغ التأمين لتسديد الرصيد المطاوب يحصـل الباقي بالطريقـة التي تحصل بها أموال البلدية .

المادة ٦٨- تعين كمية المياه التي يستهلكها المشترك بواسطة عداد خاص وبالمتر المكتب ويوضم العداد في المكان الذي يعينه موظف البلدية المختص ضمن صندوق حديدي مقفل محتوم بحاتم البلدية .

المادة ٦٩ ــ أ ــ يعين الرئيس نوع وشكل ومواصفات عبدادات المياه التي يقتضي استعنالهـــــا من قبل المشتركين

ب - تستوفي البلدية رسما قدره (٢٥٠) فلسا لقاء تركيب عداد المياه .

ج للشترك مسؤول عن صيانة واصلاح وتبديل عداد المياه بموافقة البلدية ه

المادة ٧٠ ــ تكون مدة الدورة شهرين وتم قراءة العداد كل شهرين مره ، وعلى قارئء العداد بعد تسجيل الكميسة المستهلكة ان يسلم اعلام مقطوعية المياه الى المشترك .

المادة ٧١ - تفوم البلدية بتمديد انابيب التوزيع بموجب الشروط والمو اصفات الفنية وضمن ألامس التالية :-

١ ) تستوفي من المشترك نفقات الكلفة مضافاً اليها ٢٥٪ مقابل اجوبر التعديد .

٢ ﴾ اذا كان انبوب التوزيع يحدم اكبر من مشترك واحد فان المحلس يستوفي من المشتركين النفقات بالتساوي او بنسبة طول البوب التوزيع الذي يجاور ملك كل منهم

٣ ) نبقر هذه الأنابيب ملخاً البلدية وتلتزم بصيانتها واصلاحها واستبدال التالف منها على نفقتها .

 المجلس الحق في تحديد أنابيب فرعية من أنبوب التوزيع ولا يحق لاي مشترك الاعتراض على مد هذه اله. و ح الا اذا أدى الى قطع المياه عنهم .

ه ) للمجلس أن يستو في من المشتركين الذين تخدمهم أنابيب متفرعـــة من أنبوب توزيع رئيسي نسبة مناسبة من كلفة تمديد أنبوب التوزيع الرئيسي .

٦ ) خني البادية تحديد اية خطاء ط فرعية ضمن ملك الغير اذا اقتضت الضرورة ذلك .

المادة ٧٢ - يقوم المشترك بتدريد أنابيب التوريسيد الحاص به على نفقته طبقساً للشروط النمنية وتبقى ملكاً له ويتولى

المادة ٧٣ -. يجه ز لأي مو ظف من مر ظفي البلدية أن يدخل أي عقار لفحص أجهزة المياه أو اصلاحها او قسر امق عداد المياه وذلك ما بين الساعة الثامنة صباحا والساعة الرابعة مساء.

المادة ٧٤ .. لموظف البلدية بعد أخذ م وافقة الرئيس الخطية الحق بقطع الماء عن المشترك اذا :

١ ) لم يسدد أثمان الماه المستحقة عليه خلال شهر من تبليغه اشعاراً بذلك.

٢ ) عبث بتمديدات المياه أو العداد لغرض سرقة المياه .

٣ ) منه موظف البلدية المسؤول من فحص أو تفتيش أو قراءة العداد.

٤) لم يسمح للغير بمد أنابيب توريد من أنبوب التوريد الخاص ·

ه ) اذا تغلف عن تسديد ثمن المياه المستهلكة منه أو من شريكه في أنبوب التوريد.

الماده ٧٥ . تقوم البلدية باعادة ايصال الماء للمشترك اذا أزال الأسباب التي أدت الى قطع الماء لقاء مبلغ نصف دينار وفي عالة قطع الماء بسبب تعطل العداد فيعاد الايصال بدون مقابل اذا لم يكن تعطيل العداد مقصو دا أو ناجماً عن سوء استعاله .

المادة ٧٦ . لا يو افق المجلس على طلب المالك بقطع الماء عن أي منزل لغير الأسباب المذكورة في المادة ( ٧٤ ) من هذا النظام وذلك لغايات مضايقة المستأجر حملاً له على اخلاء المأجور .

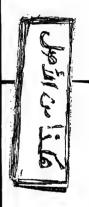
الهادة ٧٧ .. المجلس غير مسؤول عن تأمين ضغط معين أو كمية معينة من المباه المستهلكين أو عن أي أضرار تنتجمن أي تعطيل في الفدخ أو أجهزة التوريد ينشأ عنه عدم توفير المياه للمستهلكين .

المشترك الاصلى مسؤولاً عن ثمن ما يستهلك من المياه الى ان يتم قطع او تحويل الاشتراك .

المادة ٧٩ -.. يتولى موظفو البلدية قراءة العدادات وتحصيل أثمان المياه .

المادة ٨٠ -. للمجلس تخصيص محل لبيع الماء لغير المشتركين بأنبوب خاص وبالسعر الذي يقرره.

المادة ٨١ – يستوفي المجلس مبلغ ( ١٠٠) فلمس ثمناً للمتر المكعب الواحسة من المياه على أن لا تقسل المقطوعية عن ٤ امتار مكعبةشهرياً .



المادة ٨٢ ـــ المجلس بقر ار منه حق تخفيض او زيادة اثمان المياه من آن الى آخر .

المادة ٨٣ — تستوفي البلدية مبلغ خمسين فاساً شهر يَا أُجِر ة قر اءة العداد .

المادة ٨٤ ــــ أ ــــ اذا حصل اي خلاف على كمية المياه المستهلكة حسب تسجيل المعداد الحذص . يلزم المشترك بشمن المياه التي سجلها العداد ما لم يثبت ان العداد لم يسجل تسمجيلاً صحيحاً وذلك بموجب طلب يقســـدم من المشترك لرئيس البلدية الذي يأمر بفحص العســـداد من قبل موظف مختص مقابــــل دفع مبلغ ماتنان وخمسون فلماً رسم فحص العداد .

ب— اذا ظهر أن عطلا قد طرأ على العداد أو توقف عن تسجيل الكية المستهلكة من المياه تستوفي البلدية تمن المياه على أساس معدل الكية التي سجلها العداد خلال الدورة السابقسة الشهرين اللذين أصبح فيهما العداد غير صالحا وفي هذه الحالة تقطع المياه عن المشترك حتى يتم تصليح العداد أو تبديله .

المادة ٨٥ – تعفى اماكن العبادة من أنمان المياه كليا او جزئيا ، وللمجلس البلدي الحق بتخفيض أثمان المياه التي يتم استهلاكها في المؤسسات الحيرية والمستشفيات والمدارس بنسبة لا تتجاوز ،٥٪.

## الفصل العاشر فرقسة المطسافىء

المادة ٨٦ – لأي فرد من أفراد الدفاع المدني ( المطاف، ) في حالة ثبوت حريق أو اذا كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بشبوب حريق أو احيّال شبوبـــه في أي مكان أن يدخل أو يقتحم ذلك المكان أو يدخل أي بنايـــة أو عقـــــارات تلاصق المكان المذكور دون الحصول على اذن المالك وأن يأمر باخــــلاء المكان ويقوم بجميع الاعمال التي براها ضرورية أو ملائة لاطفاء الحريق أو سلامة الاضخاص والمستلكات ويجوز للمأمور في حالة شبوب الحريق أن يستعمل أي مورد أو أية مادة أخرى من أجل الحاده.

المادة ٨٧ – اذا شب حريق ضمن متطقة البلدية يقع على عانق رئيس الاطفائية أو أي مأمور آخر يتولى زمام الأمر واجب المساهمة في الاطفاء والاشراف على عمليات اطفاء الحريق بما في ذلك تعيين واختيار الابنية المراد توجيد المياه نحوها واصدار أضالاق جميع أثابيب المياه الرئيسية والفرعية حتى يتسنى الحصول على مقدار أو ضغط أوفر من للياه

المادة ٨٨.ــــــ كل من قرع جوس الحريق دون مبور أو أعطى أخبار كاذبة بشبوب حريق وكل من أعـــــاق مأمور فرقة الاطفاء في أداء واجباته أو تخلى عن مراعاة الاوامر التي أصدرهــــــــــا ذلك المأمور في حالة شبوب حريق يعتبر انه خالف أحكام هلما النظام.

## الفصل الحادي عشر

## اللافتسات والاعسلانسات

المادة ٨٩ – لا يجوز لاي شخص أن يضع لافتة أو لوحة أو يستبقي تلك اللافتة أو اللوحة :

أ ــ الا بعد الحصول على رخصة من المجلس .

ب – على طالب الترخيص أن يقدم طلبًا الى للجلس يدكر فيه اسمه وعنو انســه والمحل الذي يريد تثبيت اللافتة عليه وحجمها ومفسونها ولونها والمادة المصنوعة منها .

بالمجلس منح الرخصة بشروط يعينها وله وفض الطلب بعد بيان الاسباب .

د – تجدد الرخصة في اول كل سنة مالية .

اعدا سالوهل

المادة ٩٠ - يسترق مسرم خريس اللافاة سنريا حسب النئات التالية وتحسب كسور المنة سنة كاملة :

 الوجه ذات الوجهين

 فلسا

 فلسا

 ا من قال ربع مند مربع

 ۲ عن کال ربع مند مربع وحتی متر مربع

 ۳۰ عن کال متر مربع اضائی او کسورد

 ۳۰ عن اگل متر مربع اضائی او کسورد

 ۳۰ عن اگل متر مربع اضائی او کسورد

 ۳۰ عن اگل متر مربع اضائی او کسورد

تحسب مساحة اللافاة بقياس بعديها العمودي والافتي أو بقياس بعدي الاطار المحيط بها . ويؤخذ
في ذنك أكبر القياسين بحيث تكون المساحة التي تستو في عنها الرسوم مستطيلة الشكل سواء أكانت
اللافقة تشكل المساحة او لم تكن .

المادة ٩١ ـ لا يجوز وضع أي لافنة بشكل يحجب النظر أو يسبب اعاقة أو مضايقة للمارة .

المادة ٩٦ . . الاسماء والعناوين الموضوعة على الابواب والفترينات ودور السكن غير خاضعــة للترخيص او الرسم وكذلك اللافتات الخاصة بالمعاهد او المؤسسات او الجسميات الدينية او الحيرية او تلك المتبتةللدلالةعلمها .

## الفصل الثاني عشر

#### البسطات والمظلات والباعة المتجولين

لمادة ٩٣ . لا يجوز لاي كان ان يضع بسطة او يشغل بقعة او مكانا عاما او ان يضع مقعدا في اي مكان عــــام او شارع او ساحة اورصيف فسنن منطقة البلدية ما لم يكن مرخصا وفق احكام ملىاللفصلوضمن شروطها"

المادة 14 ... مع مراعاة شروط الترخيص يستو في المجلس رسما شهريا مقداره ماية وخمسون فلسا عن كل متر مربع واحد من مساحة البسطات او خمسون فلسا عن كل كرمي .

المادة ٩٥ ... يحظر على اي شخص ان يضم مظلة على المنجر او مكان العمل او الحرفة قبل الحصول على رخصته وطبقا للمواصفات الممينة من قبل المجلس .

للادة ٩٦ . يستوفي الحبلس رسما قدوه دينارا سنويا عن كل مظلة ويجري تجديد الرخصة في بداية كل سنة مالية بعد دفع الرسم المقرر ويستوني نصف الرسم اذا صدرت الرخصة لمدة تقل عن سنة شهور .

لماادة ٩٧ … لا يجوز لاي شخص ان يتعاطى حرفة مسح الاحذية او العنالة او حفر الاختام او التصوير او بيع السلع او البضائع بالتجول ضمن منطقة البلدية الا إذا كان يحمل ترخيصا بلىلك .

المادة ٩٨ – للمجلس ان يحدد عدد الرخص لكل مهنة من المهن المذكورة في المادة السابقة ضمن منطقة البلديةويعمل بالرخصة لمدة سنة مالية ويستوفي نصفالرسم عن الرخصة التي تصدر بعد شهر حزيران من كل عام. المادة ٩٩ ــ مع مراعاة حكم للمادة السابقة يستوفي المجلس الرسوم السنوية المبينة ادناه عن كل وختصة يصدرها بمقتضى هذا الفصل على النحو الثالي :\_

ń,	فلس		
	70.	مسح الاحذية	(1
	7	حفر الاختام	( Y
		المصور	( ۳
	۲0٠	العتال	( ٤
		العنال مع عربة	( •
١	• • • •	البائع المتجول	( 1
	40.	باثع الصحف المتجول	( Y
١		رخصة الدلال	( λ

## الفصل الثالث عشر الخلات العامة والفنادق

المادة ١-١-١٠ ) يستوفي المجلس رسما شهريا مقطوعا مقداره ٢٠ فلسا عن كل كرسي اعلىلاستعمال في اي دار السينيا. ٢ ) اذا كانت الدار او المكان قد اعد لاحياء حفلة او حفلات بصورة مؤقنة فيستوفي المجلس الرسم

عن كل تذكرة تباع حسب الفثات التالية : \_

	فلسا	
ە فلسات	1	عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها عسلى
۱۰ فلسات	10.	عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها عسلي
۱۰ فلسات	٧	عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها عــــلى
	المجلس .	٣) لا يجوز بيع أي تذكرة ما لم تكن محتومة بخاتم

 غب ان تكون التذاكر موقعة توقيعا مطبوعا من المراقب متسلسلا بحيث يتسنى مراقبة المباع منها واعدادها اما التذاكر الملفاة فلا تعتبر ما لم تحمل توقيع معتمد البلدية او المراقب

ه ) يستوفي المجلس رسما شهرياً قدره خمسين فلسا عن كل سرير في فندق.

المادة ١٠١- أ – يجوز لموظف البلدية المختص او المراقب ان يدخـــل الى أي ملهى او حفل او دار السيها او فندق لمراقبة تنفيذ احكام المدادة السابقة ومراقبة تطبيق الشروط الصحية والنظافة .

ب ــ ليس في هذه المادة ما يمنع لملوظف المشار اليه بالفقرة السابقة من نبكر ار اللمنحول للاماكن المذكورة .

أ – مباراة رياضية او ثقافية .

- حسوراه ريسية و سعيم. ب – اي حفل او لهو او عرض سيباني او غير ذلك وكان ريعه كله او بعضه محصصا لغايات دينية او خيرية او اجماعية او لقافية او رياضية .

## الفصل الرابع عشر

المادة ١٠٠١ ) كارون كان بصفته مالكا او شريكا بــاع أو عرض للبيع او سمح بالبيع أو سمح بأن يعرض للبيع

ثمنها او رقمها غالفا للحقيقة او لم تكن التذكرة مختومة بختم البلدية .

كل در اعاق اي موظف مختص او معتمد بمراقبة النذاكر والفنادق بالقيام بالمهمة الموكولة اليه .
 جمل امر المراقبة متعذرا سواء بالتلاف او تشويه او التمنع عن تسليم اية تذكرة يعتبر انه خالف

## احكام عامــة

المادة ١٠٤ ــ تعتبر الرخص الصادرة بموجب الأنظمة السارية المفعول قبل بدء العمل بهذا النظام لنها وخص قانونيــــة سارية الهفعول الى آخر شهر كانون الاول من عام ١٩٧٧ .

## المادة ١٠٥ ــ يستوفي المجلس البلدي الرسوم التالية عن الاعمال التالية :

احكام هـــذا النظام .

أ \_ عن اعطاء صورة طبق الأصل عن رخصة او ايصال ١٠٠ فلس .

ب ــ عن اصدار اي شهادة او مستند ختم بخاتم البلدية ٢٠٠ فلس .

ج ... عن كل لوحة او نمرة يصدرها المجلس بموجب هذا النظام ١٠٠ فلس .

المادة ١٠٦هـ أ \_ يجوز للمجلس تلزيم او احالة تعهد سوق من اسواق البلدية او اي رسوم اخرى والتعــاقد مع الاشخاص او الشركات على جباية اي رسم يحق للمجلس تحصيله بموجب هذا النظام ويعتبر دفع الرسوم للملتزمين كأنه للمجلس البلدي .

ب ... يقتضي على كل ملتزم لأي رسوم بلدية ان يحمل الناه عمله شهسادة تحمل خاتم البلديسة وتوقيع رئيسها تشعر بأنه مفوض من قبل المجلس بتحصيل الرسوم التي تعهد بتحصيلها وعلى الملتزم ابراز شهادته هذه عند الطلب .

لمادة ١٠٧ ـــ يحق للمجلس البلدي تحصيل النفقات والعوائد والرسوم التي تستوفى لصالح البلديـــة عملا بهذا النظــــام وبالطريقة التي تحصل فيها اموال البلدية حسب قانون البلديات .

## المادة ١٠٨... أ ... كل من قام بعمل مخالف لأي نص من هذا النظام .

ب ... تخلف عن العمل بموجب اخطار وجه اليه من البلدية وفقا لهذا النظام وطلب منه بموجبه القيام بأي عمل او بالتوقف عن اي عمل ضمن المدة التي يحددها الرئيس في اخطاره .

ج ... عارض أو مانع او اعاق اي موظف من موظفي البلدية عن القيام بواجبه .

د ـــ قام بعمل خلافًا للتعليمات الني يصدرها المجلس بموجب احكام هذا النظام .

يعتبر انه مخالف لنظام البلدية ويعاقب بعد ادانته بموجب احكام المادة (٦٣ ) من قانون البلديات .

المادة ١٠٩ ـ يلغي كل نظام سابق الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا النظام.



## نظام رقم (۷۲) لسنة ۱۹۷۳

## نظام معدل لنظام بلدية الرصيفة

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام بلديسة الرصيفة لسنة ١٩٧٣ ) ويقرأ مع النظام رقم ( ٣٧ ) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيها يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل بـــه من تاريخ

المادة ٢ ــ تعدل المادة ( ٩٣ ) من النظام الاصلى باعتبار ما ورد فيها فقرة ( أ ) واضافة الفقرة (ب ) التالية اليها : ـــ

ب ـ يستو في المجلس مقابل جمع النفايات ونقلها الرسم السنوي التالى : \_

	فلس 	دينار
عن کل محل تجاري	7	
عن كل وحدة سكن	***	
عن كل مطعم	•••	۲
عن كل محل حو فة او صنعة	• • •	١
عن كل حظيرة للحيو انات	***	۲
عن كل حظيرة للدواجن	•••	١

نظــام رقم ( ۷۳ ) لسنة ۱۹۷۳

## نظام رخص البناء لبلدية الرصفة

صادر بالاستناد الى المادة ، ١ ٪ ، من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام رخص البناء لبلديـــة الرصيفة لسنة ١٩٧٣ ) ويعمل بـــه من تاريخ نشره في

المادة ٢ – يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت الفرينة على خلاف ذلك :

مجلس بلدية الرصيفة او لجنة بلدية الرصيفة .

المنطقة الواقعة ضمن حدود منطقة بلدية الرصيفة . النطقة البلدية:

كما عرفت في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ( ٧٩ ) لسنة ١٩٦٦ .

أي مالك كما عرف في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

للادة ٣ – يستشى من احكام هذا النظام أي بناء براد اقامتـــه لمدة لا تتجاوز السنة شريطة الحصول على ترخيص خطي من المجلس يتعهد فيه المالك بازالة البناء حلال السنة ما لم تنظلب المصلحة خلاف ذلك .

المادة ٤ ــ الممجلس عند ترخيص البناء ان يحدد الطابع العام للواجهات العموميــة على الشارع من اجل الانسجام

المادة ٥ – الممجلس ان يحدد خط البناء واستقامته في الشوارع الرئيسية للمناطق السكنية والتجارية .

المادة ٦ ... تشمل اعمال البناء التي تحتاج الى ترخيص الامور النالية :

أ ـــ اقامة بناء بما في ذلك البناء الاضافي كالكراجات والاسوار وغيرها.

ب ــ عمل أية اضافات او تغييرات في البناء القائم .

ج \_ هدم البناء .

د ــ اعمال الحفر والطم .

الله ت 👢 أ ... لا يجوز اقامة أي بناء او دعمه ان كان آبلا للسقوط او احداث أبسة اضافات خارجية عليــــه او تغيير ات جوهرية في أي بناء ما لم يكن ذلك وفق ترخيص صادر عن المجلس .

ب ــ لا يصدر الترخيص ما لم تكن التصاميم صادرة عن مهندس او عن مجاز في الهندسة .

عنام طلب الترخيص المجلس ويذكر فيه اسم المهندس او المجاز الذي وضع النصاميم وعليهما ان

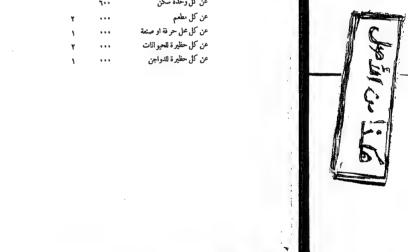
١ ) مخطط موقع بمقياس لا يقل عن (١٠٠/١ ) لمماحة الارض المنوى اقامة البناء عليها .

٢ ) مخطط للمسطحات والمقاطع والواجهات لكل طابق بمتياس ( ١٠/١٥) ورسومات تفاصيل

البناء بمقياس (١٠/١) .

٣ ) مخططات تبين خطوط المجاري والحفر واقسامها واقيستها وانحداراتها وطرق تهويتها .

٤) أية معلومات اخرى يطلبها المجلس .



## نح والحسيق لللعك ملك المراكم لمكة للاوال بدالما تمية

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥ وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٧٣٣/٦/٧ نأمر بوضع النظام الآتي : —

نظام رقم (٣٤، لسنة ١٩٧٣

## نظام بلدية النعيمة

صادر بمقتضى المادة ( ٤١ ) من قانون البلديات رقم ( ٢٩ ) لسنة ١٩٥٥ م ..

المسادة 1 – يسمى هذا النظام ( نظام بلدية النعيمة لمسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تساريخ نشره في الجريدة الرسمية ه المسادة ٢ – تكون للالفاظ والعارات الثالثة للماني الخصصة لها ادناه الااذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

المجلس مجلس بلدية النعيمة او لجنة بلدية النعيمة .

المنطقة البلدية المنطقة الواقعة ضمن بلدية النعيمة.

بناء او بناية 💎 كماعرفت في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ( ٧٩ ) لسنة ١٩٦٦ م.

اك اي مالك كما عرف في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم( ٧٩ ) لسنة ١٩٦٦ م .

تخطيط الشارع وفتحدويناء جدرانه وتعبثةالجور الموجودة فيه وتسوية سطحدورصفه وحفر الحنادق لتصريف مياه السطحية والاشغال اللازمة لجعل الشارع متساويا مع الشوارع المجاورة له من حيث درجة الاتحدار أو المستوى وانشاء أو تغيير أو هدم المدارات الدقة عددان المدارد التالمان المدارد المدارد التالمان المدارد التالمان المدارد التالمان المدارد التالمان المدارد التالمان المدارد المدارد المدارد التالمان المدارد التالمان المدارد المدار

الجدران الواقية وجدران الحدود والقيام بأية اشغال في الملك المتاخــــم الشَّارع تعتبرُ ضرورية لانشائه او صيانته .

نار الابنية والاراضي على اختلاف وجوه استعمالها مسورة او غير مسورة مسكونسة او خالة مبنيا عليها او غير مييي.

عل عام كل على او مكان مباح المجمهؤور دخوله او النواجد فية واستعماله بصورة عاديسة او عرضاكاًماكن العبادة والمسارح والسينما والقاعات العامة والمتارحف والمستزهات والطرق وما الى ذلك من الاماكن المتصحة لمذه العابات.

المكرهة الصحية كما عرفت في عرفت في قانون الصحة .

المراقب كل شخص يعهد له المجلس بمهمة مراقبة الشوارع والانشاءات والابنية والملاهي او دور السنها .

مأمور الصحة اي طبيب او مفتش أو مأمور تابع لوزار ةالصحةاو مراقب شؤون صحية او مهندس صحة تابع للمجلس او اي موظف آخر يعينه المجلس القبام بالمهام الصحية ·

معتماه البلدية اي موظف من موظفي الحبلس يناط بعالقيام بأي عمل تنفيذا لاحكام هذا النظام .

الملتزم كل شعقص يتعهد جباية ورسوم البلدية .

# De in Made

## الفصل الاول

#### الادنية المتداعية

المادة ٣ ـــ للمجلس ان يقوم بترميم ونغيير وهدم اي بناء منعا لانهباره .

المادة ٤ — للسجاس ان يمنع|شغال اي بناء غير صالح للسكن الى ان يعاد بناءه او يجري ترميمه بصورة تجعله قابلا للسكن .

لمادة ه — أ — اذا ظهر للمجلس بناء على تقرير من مهندس البلدية او المراقب او مأدورالصحة او لجنة الابنية أنأمي بناءأو شارع او عقار يشكل خطرا او يتعمل ان يشكل خطرا او ضرر اعلى سلامة الجمهور او ادوالهم أوعلى الساكنين فيه فله ان يوجسه اخطارا خطبا السالك ينذره فيه بلزوم هدمه كليا او جزئيا او ترميمه اوتسييجه او دمجه خلال مدة معقولة يعينها في الاخطار.

ب - اذا تخلف المالك، عن تنفيله فيسمون الاخطار اواذا لم يعثر عليه اوتعذر تبليغه يقوم المجلس بما يراه
 مناصبا على ان تستوفى النفقات من المالك وتحصل بالطريقة التي يجمي بها امو البالمبلدية بالاضافة الى
 ٢٠٠٪) منها مقابل اجور الشراف ويكون قرار تقدير هذه النفقات قطعيا .

## الفصل الثابي

## منع المكاره الصحية والاضرار العامة

المادة ٦ \_ يحظر على أي شخص ان يقوم بنفسه او ان يسمح لاحد افر اد عائلته : \_

أ \_ ان يطرح او يضع اية اقذار او نفايات او مواد كريهة في أي شارع اوساحة .

ب ــ ان يترك حيو انا في الشارع او يربطه فيه او يدعه هائما على وجهه .

. ج \_ انايضه او يترك مو اد او اشياء أخرى في شارع او ان يسمح بوضعها أو بركها او بروز ها على وجه يتعارض مع سلامة حركة السير دون ان يحصل على تصريح خطي من المجلس اوان يسمح باستمر ار تغذه المكر هة زيادة عن المدة المحدودة بالتصريح .

المادة ٧ ... ايفاء للغايات المقصودة من هذا الفصل تعتبر الامور النالية اضرارا :

أ \_ كل عقار يكون استعماله حسب تقرير طبيب الصحة ضارا او يحتمل ان يكون ضارا بالصحة.

ب - كل بركة او جفرة او مصرف او مجسرى او مرحساض او مبولـــة او زريبـــة او عريشة
 او كوخ او صندوق قمامة اوساحة برى مأمور الصحة انها على حالة من القدارة بحيث يحتمل ان
 يشكل ضررا بالصحة

ح كل كومة مهما كان نوعها مرضوعة في أي بناء او ازائه اذا كانت تسبب رطوبة بتلك البناية او
 تموق مجرى مباه المطر او تساهد بأي شكل على تجمع القاذورات او احداث الاضرار .

د ــ كل جورة لم تنشأ بشكل لهني او كل منفذ تفتيش تنفذ منه المياه وغير مجهز بغطاء حديدي محكم ، المادة ٨ ــ المور الصحة من أجل القيام بواجباته صلاحية الدخول الى أي عقار خلال ساعـــات النهار وله اتخاذ الاجر ادات اللهم ورية للكشف على مواقع الشهرر ؟

## الفصل الرابع

#### نجميل المدينة

المادة ١٧ ــ للمجلس (ضمن حدود منطقة البلدية) حق تحديدمو اقعالاماكنالعامةويكونقر اره قطعبا بهذاالحصوص.

للادة ١٨ــ يجوز للمجلس ان يكلف مالك أي ساحة او عرصة واقعتين على شارع بناء سو ر على ارتفاع معين حول الساحة او العرصة واذا لم يقم بذلك فللمجلس انشاءه على نفقــة المالك وتــتـو في النفقات بالطريقة التي تحصل سا امد ال الملدية .

المادة ١٩ ــ يحظر اتلاف أو التسبب باتلاف او بقطع او الحاق ضرر بالازهار أو أي نبات أو اشجار حرجية بأي وجه من الوجوء ضمن منطقة البلدية .

## الفصل الخامس

#### رخص البناء

المادة ٧٠٪ للمجلس ان يخدد خط البناء واستقامته في الشو ارع الرئيسية للمناطق السكنية او التجارية .

المادة ٧١\_ تشمل اعمال البناء بما في ذلك التي تحتاج الى ترخيص الامور التالية : –

ده ٢٦- نشمل اعمان البناء بما في فلك البناء الاضافي كالكر اجات والاسوار وغيرها ·

ب ... عمل اية اضافات او تغييرات في البناء القائم .

ج \_ هدم البناء .

د ــ اعمال الحفر والطم.

للادة ٧٢\_ أ \_ لا بجو ز اقامة اي بناء او دعمه ان كان آيلا للسقوط او احداث ايقاضافات خارجية عليه اوتغيير ات جو هرية في اي بناء ما لم يكن ذلك وفق ترخيص صادر عن المجلس

ب ـ لا يصدر الترخيص للمجلس ما لم تكن التصاميم صادرة عن مهندس او عن مجاز في الهندسة .

. ج \_ يقدم طلب الترخيص للمجلس ويذكر فيه اسم المهندس او المجاز الذي وضع التصاميم وعليهما ان يقدما للمجلس ما يلي : \_

١ - مخطط موقع بقياس لا يقل عن ( ١٠٠/١ ) لمساحة الارض المنوى اقامة البناء عليها .

٢ - مخططا المسطحات والمواقع والواجهات لكل طابق بمقياس لا يقل عن ( ١٠/١ ) وتفاصيل البناء.

٣ ــ مخططات تبين خطوط المجاري والحفر واقسامها واقسيتها وانحدارتها وطرق مويتها

٤ ــ اية معلومات اخرى بطلبها المجلس.

المادة ٢٣– على كل من ينوي الذيام باعمال البناء ان يبرز عند الطلب سندات الملكيـــة التي تثبت ملكية الارض التي سيقام عليها مشروعه .

المادة ٧٤ على طالب الترخيص ان يقدم الى المجلس المحططات المطلوبة على ثلاثة نسختهــــــاد نسخة مهما اليه بعد التدنيق والترخيص

المادة ٢٥\_ يتر تب على المجلس ان يصدر قر ار بشأن قبول الترخيص او رفضه او تعديله خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلام الطلب ويجمري تبليفه بالطريقة التي ير اها الحلس مناسبة . المادة ٩ – يحوز للمجلس بناء على تقرير مأمور الصحة قبل احالة المالك للمحاكمة ان يشعـــره بلزوم ازالة المكر هة خلال المدة التي يعينها وعلى الوجه الذي يعينه وان تحلف عن ذلك جاز للمجلس ان يزيل المكر هة على نفقة المالك وتحصيل التكاليف منه ويكون قرار المجلس بتقدير النفقات قطعيا .

المادة ١٠ ــ يتر تب على مالك أي بناء او على تجاري او مطعم ان يحتفظ بمسكنه او محله بوعاء ملائم لحفظ النفايات على ان يكو ن من الصاح وذي غطاء محكم ويوضح الوعاء في مكان مناسب قريب من متناول ممال التنظيفات.

المادة ١٦ – يستوفي المجلس رسما سنو يا مقابل جمع النفايات حسب الفئات التالمية : ـــ

## الفصل الثالث

## المسلخ والدبالح

المادة ١٢ -- يُعظر ذبح المواشي ضمن منطقة البلدية الا في المسلخ المعد لذلك .

المادة ١٣ ٪ أ – يستوفي المجلس الرسوم التالية عن الحيوانات التي تذبح في مسلخ البلدية :

.

عن كل رأس من الضأن او الماعز يزيد عمره على سنة

عن كل رأس من الضأن او الماعز لايزيد عمره عن سنة . ٥٠

عن كل رأس من الابل او البقر لا يتجاوز سنة من العمر ۴۰۰

عن كل رأس من الابل او البقر يتجاوز سنة من العمر ب – لا يسمح بنقل الذبائح من المسلخ الا بعد دفع الرسوم المفروضة يمو جب المادة السابقة :

المادة 14 -- يستوفي المجلس عن كل كيلو غرام من اللحوم التي ترد الى منطقـــة البلدية بقصد البيع مبلغ عشر بن فلسا كرسم المداينة اذا لم تكن مشمولة بأحكام المادة (١٦ ) من مدا النظام .

المادة ١٥ ـــ تدفع رسوم المعاينة بموجب المادة السابقة من اللحوم الطازجة الواردة لمنطقة البلدية بعد ثبوت صلاحيها للاستهلاك .



..1

المادة ٧٦ ــ اذا انقضت المدة المشار اليها دون ان يصدر المجلس قرار بشأن طاب الترخيص فيعتبر ذلك رفضا .

المادة ٢٧ ــ ١ ــ لا يصدر الترخيص ما لم يكن الطالب قد دفع الرسوم المقررة .

٢ – يعمل بالترخيص لمدة سنة واذا لم يباشر في البناء خلال هذه المدة يصبح الترخيص لاغيا .

المادة ٢٨- لطالب الترخيص ان يستأنف قر ار المجلس بالرفض الى لجنة تنظيم المدن اللوائية خلال خمسة عشر يو مامن تاريخ تبليغه وفي حالة عدم التبليغ خلال خسة واربعين ( ٤٥ ) يُوما من تاريخ تقديم الطلب يكون قر أرها

المادة ٢٩ــ اذا اقتنب المجلس في اي وقت بعد صدور الترخيص انه اعطى نتيجة لبيانات او مخططات غير صحيحة

المادة ٣٠ ــ يترتب على المجلس عند قيام احد الاشخاص بأعمال مخالفة لشروط الترخيص ان يخطره باشعار خطي :\_

المادة ٣٥ ــ كل غرفة (عدا ما يستعمل عادة كمخازن ) يجب ان تجهيز بانارة ونهوية طبيعيتين بو اسطة فتحة أو أكثر بالجدران الخارجية على ان لا يقل مجموع مساحتها عن ثمانية في المئة من ساحة ارض الغرقة تسمح بمرور الهواء ويجب الا يقل مجموع مساحة الفتحات عن متر مربع في الغرفة الواحدة .

المادة ٣٦ ــ يجب أن لا يزيد بروز السرفة على الشارع العام على متر والا يتجاوز عرضها واجهة البناء .

المادة ٣٧ ــ يحظر احداث بروز او شرفات على أي مدخل او ممر أو شارع لا يزيد عرضه على ستة امتار .

المادة ٣٨ ــ يحظر احداث بروز على الشو ارعالتي لا تزيد عرضها على عشرة أمتار .

المادة ٣٩ – يسمح بتلاصق الابنية الواقعة على الشوارع التجارية .

## أ - التوقف عن اعمال البناء . ب- ان يحضر بالذات او بو اسطـة ممثل في البوم والوقت والمكان المحددين في الاشعار للاعتراض على الاخطار لعدم ازالة البناء موضوع المخالفة أو أي جزء منه . المادة ٣١ – يجب ان تكون مو اد البناء جيدة ومطابقة للمو اصفات التي يقر رها المجلس ضهانا لمتانة البناء وسلامةالسكان . المادة ٣٢ – للمجلس ان جري الكشف على موقع البناء بدون اشعار : ١ -- قبل الموافقة على طلب الترخيص . ٢ - خلال القيام بأعمال البناء . ٣ – في غضون أسبوعين من تاريخ استلام الاشعار باتمام البناء إذا لم يقدم اشعار بانتهاء البناء فيحق للمهندس اجراء الكشف عليه ورفع تواصيه للمجاس . المادة ٣٣ ــ يكون المشرف على اعمال البناء •ـــؤولا عن كل تغيير في مخطط البناء تجاه المجلس او المهندس . المادة ٣٤ ـ ١ ـ اذا اقتنع المجلس بو قوع مخالفة لاحكام هذا الفصل فله ان يطلب ايقافـــه عن اعمال البناء باشعار خطى والقيام بعمليات الحفر او الكسر او الهدم التي يراها ضرورية . ٢ ــ اذا لم تكشف عمليات الحفر والكسر عن مخالفة ما يترتب على المجلس التعويض.

عن كل مبر مربع واحد من بناء المساكن عن كل متر مربع واحد من بناء التجاري

المادة ٤٠ ــ تستوفي رسوم ترخيص الابنية بالنسب التالية :

عن كل متر مربع واحد من بناء البلكونات ( الشرفات ) عن كل متر مربع واحد من بناء البروز

ه/ من رسم الرخص كرسم اشغال الارصفة للمنطقة التجارية رسم تسجيل الرخصة

رسم كشف وتخطيط الموقع ٥٠٪ من رسم الرخص كرُّ سم لتجديدها بعد مرور سنة على صدورها

عن احداث أي تغيير في بناء قائم

عن كل مبر طولي للاسوار التي لا يزيد ارتفاعها عن مترين

القصل السادس

المادة ٤١ ــ يكون للالفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا الفصل المعاني المخصصة لها فيها يلي : --

الشخص المزود بالمياه ، وفق احكام هذا النظام .

ذلك الجزء من الانبوب المعد لتز ويد المياه من الانبوب الرئيسي الى الاماكن المزودة بها والواقع إنبوب التوزيع بين الانبوب الرئيسي وعداد المشترك والذي يخضع لقوة الضغط من الانبوب الرئيسي .

الانبوب الواقع بعد عداد المياه ، والمعد لتزويد المشترك بالماء ويكون ملكا للمشترك . انبوب التوريد

الانابيب والحنفيات والمحابس والصهامات والعدادات ومستودعات الميساه . والاجهزة المماثلة الاخرى التي لها علاقة بنز ويد المياه .

المادة ٤٢ ـــ المجلس مسؤول عن تزويد المياه ، لجميع المشتركين ضمن منطقة البلدية :

المادة ٤٣ ـــ تقدم جميع الطلبات المتعلقة بوصل او قطع المياه ، او رفع العداد او كل ما يمت بصلة الى شبكة المياه ، من صاحب الملك او نائبه الى الرئيس على نموذج مقرر بعد الموافقة على الطلب.

المادة ٤٤ ـــ يستو في مبلغ دينار ار دني واحد كرسم تأسيس ودينارين بدل تأمين وفي حالة تقصــــــير المشرك عن تسديد ائمان المياه المطلوبة منه يقتطع المبلغ المستحق عليه مسسن مبلغ التأمين ويرد الباقي واذا لم يكف مبلغ التأمين لتسديد الرصيد المطلوب يحصل الباقي بالطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .

المادة ٥٠ ـــ تعين كمية المياه التي يستهلكها المشترك بواسطة عداد خاص وبالمتر المكعب وضع العداد في المكان الذي يعينه موظف البلدية المختص ضمن صندوق حديدي مقفل محتوم بحاتم البلدية .

المادة ٤٦ ـ يقوم المشترك بتمديد انابيب التوريد الحاصة به على نفقتـــه طبقا للشروط الفينية وتبقى ملكــــا له ويتولى

المادة ٤٧ \_ يجوز لاي موظف من موظفي البلدية أن يلخل أي عقسار أثناء ساعات التهسار لفحص اجهزة الميساه او اصلاحها .

# نحى والحسين للفعل من المملكة للورونية الماتمية

٠٠٠ بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بناريخ ٦/١٠ ١٩٧٣/

تأمر بوضع النظام الآتي : · ·

نظام رقم (۷۵) لسنة ۱۹۷۳

# نظام رسوم الدخول الى المواقع السياحية

صادر بالاستناد الى المادة ٣/١٤ من قانون الدياحة رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨

المادة 1 – يسمى هذا النظام ( نظام رسوم الدخول الى المواقع السياحية لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشهره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تحدد رسوم الدخول الى المواقع السياحية كالآتي :

أ ـــ منتزه دبين القومي :–

فلس ۵۰۰ عن كل باص ۲۵۰ عن كل سارة ۵۰۰ عن كل رائر

ب \_ منطقة سوعة السياحية :

فلس دینار ۱۰۰۰ ۱ عن کل باص ۲۵۰ – عن کل سیارة ۵۰۰ – عن کل زائر

للادة ٣ ــ تستوفى الرسوم المذكورة اعلاه بموجب تذاكر خاصة ذات ارقام متسلسلة تطبع وتحفظ وتصرف وفقا للانظمة المالـة المرحمة . المادة ٤٨ — لموظف البلدية بعد اخذ مو افقة الرئيس الحطية الحق بقطع الماء عن المشترك اذا : \_

١ - لم يسدد اثمان المياه المستحقة عليه خلال شهر من تبليغه اشعارا بذلك .

٢ – عبث بتمديدات المياه او العدادات لغرض سرقة المياه .

٣ — منع موظف البلدية المسؤول من فحص او تفتيش او قر اءة العداد .

لم يسمح للغير بمد انابيب توريد من انبوب التوريد الخاص .

اذا تخلف عن تسدید ثمن المیاه المستهلکة منه او من شریکه في انبوب التورید.

المادة ٤٩ ـــ تقرم البلدية باعادة ايصال الماء للمشترك اذا ازال الاصباب التي ادت الى قطع الماء لقاء ميلغ نصف دينار وفي حالة قطع الماء عن اي منزل بسبب تعطل العداد فيعاد الايصال بدون مقابل اذا لم يكن تعطيل العداد مقصود او الخجما عن مو ء استعماله .

المادة ١ ه ـــ المجلس غير سنؤول عن تأمين ضغط معين او كمية معينة من المياه للمستهلكين او عن اي اضر ار تنتج من اي تعطيل في الضخ او اجهزة التوريد ينشأ عنه عدم تو فير المياه للمستهلكين .

المادة ٥٢ ــ اذا رغب المشترك في قطع اشتراكه او تحويله الى شخص آخر فعليه ان يشعر البلدية خطيا .

المادة ٥٣ ــ يتولى موظفوا المجلس قراءة العدادات وتحصيل اثمان المياه .

المادة ٤٤ ــ الممجلس تخصيص محل لبيع الماء لغير المشتركين بانبو ب خاص وبالسعر الذي يقرره .

المادة ٥٥ ــ يستوقي المجلس مبلغ ( ٩٠ ) فلسا ثمنا للمتر المكعب الواحد من المياه على ان لا تقل المقطوعية على ٩٠٠ فلس لكل ثلاثة اشهر .

المادة ٥٦ – للمجلس تخفيض ثمن المياه من آن الى آخر .

المادة ٥٧ ــ تستوفي البلدية مبلغ خمسين فلسا شهريا اجرة قراءة العداد ·

كمحتين بطسسلال

وزيسر الانشاء والتعمسير ووزيسر الشؤون الاجماعية والعمل بالوكالسة رئيس السوزراء ووزير الخسارجيسة والدفساع الثقافة والاعسلام عدنان ابر عوده صبحى امين عمرو زيد الرفاعي وزير الاوقاف والشؤون السياحة والآثــــار الاشغال العامة والمقدسات الاسلاميسة احمد الشوبكي غالب بركات سالم مساعده عمر النابلسي وزير دولة للشؤون المالسة زهير المفتي فواد الكيلاني محمد نوري شفيق نديم زرو

رزير الداخليــة الشؤون وزيــــــــر وزير دولة لشؤون وزيــــــر وزيــــــر الماخليـــة الماخليــــــة الماخليــــة الماخليــــــة المواصــــلات السلماخليــــــــة موان الحمود طاهرنشأت المصري عي الدين الحسيني احمد عبد الكريم الطواولة

